هيئة العمل التعاوني

الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاون

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
الاستراتيجية القطاعية - التعاون - 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

كلمة رئيس مجلس ادارة الهيئة	6
كلمة رئيس الهيئة	7
القسم الأول: المقدمة	**10**
1.1. خلفية حول استراتيجية القطاع التعاوني	10
2.1. الحدود والمفاهيم ذات العلاقة في القطاع التعاوني	11
3.1. هيئة العمل التعاوني تقود القطاع التعاوني	12
4.1. عملية تحديث الاستراتيجية	13
القسم الثاني: تحليل الواقع	**16**
1.2. نبذة عن القطاع التعاوني	16
2.2 الواقع الحالي للقطاع التعاوني	20
3.2 المعيقات التي تواجه القطاع التعاوني الفلسطيني	25
4.2 الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للجمعيات التعاونية	29
5.2. اثر جائحة كورونا على القطاع التعاوني	29
6.2. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة (2017-2019)	31
7.2. مبادرات الحركة التعاونية للمساهمة في التخفيف من آثار جائحة كورونا	37
القسم الثالث: المسير إلى المستقبل	**40**
1.3. طموح الشركاء، رؤية القطاع التعاوني	40
2.3. رسالة هيئة العمل التعاوني (مهمتنا)	41
3.3. القيم الناظمة لعمل القطاع التعاوني	42

القسم الرابع: التغيير المنشود (النتائج والسياسات)	**44**
1.4. الهدف الاستراتيجي الأول: بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور	44
2.4. الهدف الاستراتيجي الثاني: أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن	48
3.4. الهدف الاستراتيجي الثالث: العمل التعاوني يضم فئات ومجالات عمل جديدة	51
القسم الخامس: صلة استراتيجية القطاع التعاوني بالسياسات الوطنية العليا	**54**
1.5. تقديم	54
2.5. تقاطعات الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني مع أجندة السياسات الوطنية	55
3.5. تقاطعات الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني مع اهداف التنمية المستدامة	58
القسم السادس، برامج الموازنة	**62**
1.6. البرنامج الأول: التنظيم والاشراف على القطاع التعاوني	62
2.6. البرنامج الثاني: التثقيف التعاوني وبناء قدرات القطاع التعاوني	63
3.6. البرنامج الثالث: البرنامج الإداري	64
4.6. الموارد المالية المتاحة للقطاع التعاوني	65
سابعاً، الملاحق	**68**
1.7 الملحق (1): قائمة المشاركين في ورشة العمل المركزية لتحديد أولويات العمل في القطاع التعاوني	68
2.7 الملحق (2): قائمة مؤشرات القياس على مستوى النتائج	70
3.7. الملحق (3) ملخص الأهداف والعلاقات الخاصة في برامج الموازنة)	73

كلمة رئيس مجلس إدارة الهيئة

في كثير من البلدان، يعتبر العمل التعاوني ذا أهمية كبيرة اقتصادياً واجتماعياً، فهو يعمل على تحسين الظروف الاقتصادية للأعضاء المنخرطين فيه من خلال حصولهم على دخل حقيقي مرتفع، ومستوى معيشي أفضل، ناهيك عن التغيرات الاجتماعية الايجابية التي تحدثها التعاونيات من خلال تضامن الفرد مع الغير، خاصة في أوقات الأزمات أو التغيرات الاجتماعية. ومع انتشار التعاونيات حول العالم وتحقيقها نجاحات بارزة كمؤسسات اقتصادية ذات شراكات تضامنية، تزايدت قناعة الأفراد بأهمية وجودها باعتبارها طريق مفتوح للقيادات الجديدة التي تعرف كيف تؤثر في الأفراد، وتحقق لها الخلاص من المتسلطين في المجتمع على أمواله ومقدراته. ونتيجة لذلك، ارتفعت أعداد أعضاءها لتتجاوز المليار عضو حول العالم (أي ان هناك فرد تعاوني بين كل سبع أفراد)، ويشغلون أكثر من 100 مليون فرد بأجر في تعاونياتهم، كما يقدر عدد الأفراد المستفيدين من العمل التعاوني أكثر من ثلاثة مليارات فرد.

وفي فلسطين، ورغم بدء العمل التعاوني نشاطه في عشرينات القرن الماضي، الا ان هذا النشاط ما زالت مساهمته ضعيفة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لوجود العديد من المعيقات، والتي من أبرزها وجود الاحتلال الاسرائيلي من ناحية، وعدم انتشار وتطبيق المفهوم التعاوني ومبادئه وقيمه بين المواطنين بما في ذلك الأعضاء التعاونيين أنفسهم من ناحية ثانية، وعدم تطبيق تشريعات فلسطينية شاملة ومحدثة من ناحية ثالثة. ونتيجة لذلك، لم يتجاوز عدد الأعضاء التعاونيين في الجمعيات التعاونية العاملة 50 ألف فرد، مما يعني وجود عضو تعاوني واحد بين كل 100 فرد من السكان تقريباً، مما أدى إلى ضعف واضح في المساهمة الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع.

ويعتبر تحديث الاستراتيجية للفترة (2023-2021) أمر ضروري، وذلك استناداً إلى مراجعة ما تحقق وما لم يتحقق خلال الفترة (2019-2017) من الاستراتيجية القطاعية من جهة، والالتزام بتعليمات مجلس الوزراء بعد بمراجعتهم لأجندة السياسات الوطنية من جهة أخرى. وهذه الاستراتيجية الناتجة عن التحديث سوف تشكل المرجعية لإعداد 3 خطط سنوية ممتدة على فترتها، والتي يجب أن تتوافق وتتكامل مع خطط جميع ذوي العلاقة من مؤسسات حكومية واتحادات وجمعيات تعاونية ومؤسسات داعمة للقطاع التعاوني، مع ضرورة تنسيق وتكامل الادوار فيما بينهم في تنفيذ مهامهم، في سبيل احراز قفزة نوعية في اتجاه تحقيق رؤية القطاع التعاوني وتعزيز دوره اقتصادياً واجتماعياً.

وفي الختام، أشكر القائمين على إعداد هذه الاستراتيجية للفترة (2023-2021)، كما أشكر جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية الأخرى الذين شاركوا في تحديثها بعد مرور 3 سنوات، بمعن تحديثها للفترة (2023-2021)، والتي ستعتبر الأساس والمرجعية الرئيسية لإعداد الخطط التنفيذية لمؤسسات القطاع التعاوني. كما واتقدم بالشكر إلى مؤسسة كوسبي الإيطالية لتغطيتها المالية لتكاليف ورشة العمل، وإلى منظمة العمل الدولية للمساعدة الفنية التي قدمتها خلال مرحلة تحديث الاستراتيجية.

د. نصري أبو جيش

وزير العمل/ رئيس مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني

كلمة رئيس الهيئة

تعتبر عملية ترسيخ وتعزيز الفكر والقيم والمبادئ التعاونية بين أفراد الشعب الفلسطيني في مقدمة أولويات هيئة العمل التعاوني، حيث تعمل على توعيتهم بأهمية العمل التعاوني باستخدام مختلف الوسائل المتاحة، وذلك بهدف الوصول إلى مأسسة القطاع التعاوني، وإلى تغيير الأنماط السلوكية القائمة إلى أنماط جديدة تسهم في إيجاد مشاريع تنموية جادة وذات مردود اقتصادي فاعل على الأعضاء التعاونيين وأفراد أسرهم أينما وجدوا في محافظات الوطن من جهة، وعلى التنمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على المستوى الكلي من جهة أخرى

ولكي تكون قادرة على القيام بالمهام والمسؤوليات التي انيطت بها، عملت الهيئة منذ تأسيسها في بداية العام 2018، وعلى مدار السنتين المنصرمتين على توفير تمويل حكومي وغير حكومي لكافة احتياجاتها التشغيلية والرأسمالية من جهة، ولكافة أنشطتها التنظيمية والاشرافية والتوعوية والرقابية على القطاع التعاوني من جهة أخرى. كما عملت الهيئة وما زالت تعمل مع الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة على توفير بيئة تشريعية محدثة ومتكاملة ليتم انفاذها على القطاع التعاوني أفراداً ومؤسسات.

ولقناعتها بأهمية التكنولوجيا في تسهيل الوصول إلى المعلومة، ولأهمية البيانات والمعلومات الرقمية في عمليات التخطيط ورسم السياسات وإجراء الدراسات البحثية، عملت الهيئة وما زالت تعمل على حوسبة أعمالها وأرشيفها، وذلك من خلال بناء نظم معلومات تعاونية، وبما يشمل الجانبين الإداري والمالي، وتغذية هذه النظم بالبيانات حسب اختصاص كل منها. إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى قواعد البيانات المتوفرة، زودت الهيئة العديد من المؤسسات والباحثين بالبيانات التعاونية ذات المصداقية العالية، وذلك بناءً على طلباتهم.

واستناداً إلى منجزات الهيئة والشركاء حول المواضيع المذكورة أعلاه، وإلى تعليمات مجلس الوزراء المتعلقة بتحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، قامت هيئة العمل التعاوني بقيادة فريق عمل مكون من كافة الشركاء والداعمين بمراجعة وتحديث استراتيجية القطاع التعاوني للفترة (2021-2023)، وبما يتوافق مع أجندة السياسات الوطنية. وستكون هذه الاستراتيجية المحدثة الأساس الذي سيتم الاستناد اليه في بناء الخطط التنفيذية لكل من هيئة العمل التعاوني وشركاءها في القطاع التعاوني.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر إلى كافة أعضاء الفريق الذي عمل بجد في عملية المراجعة والتحديث للاستراتيجية، راجياً الالتزام بما ورد فيها عند قيام كل جهة معنية بإعداد خططها للسنوات الثلاث المقبلة.

يوسف الترك

رئيس هيئة العمل التعاوني

القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

1.1. خلفية حول استراتيجية القطاع التعاوني

تشكل الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية جزءً أساسياً في دورة التخطيط وتقديم الخدمات، وتحدد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وتحقيق النتائج. وتشكل أيضاً جزءً هاماً من إطار التخطيط والموازنة متوسطة الأمد ودورة إعداد الموازنة السنوية، بالإضافة إلى ذلك يتم ايضاً ربط نتائج التحديث بعملية إعداد الموازنات، حيث ستراعي عملية اعداد موازنة 2021، 2022، 2023 لنتائج عمليات تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية.

اطلقت استراتيجية القطاع التعاوني 2017-2022 في بداية العام 2017 كاستراتيجية فرعية لقطاع العمل، وتم اعتمادها لاحقاً من قبل مجلس الوزراء كاستراتيجية مستقلة للفترة 2018-2022، وذلك استجابة للقرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية، والذي نص في المادة(4) منه على انشاء هيئة العمل التعاوني كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتكون لها موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة وتتبع مجلس الوزراء، وايضاً تتمتع بالأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أهدافها، بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لممارسة اعمالها ونشاطها وفقاً لاحكام القرار بقانون، وتسري على الهيئة القوانين والأنظمة المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية، واللوازم والأشغال المطبقة على الوزارات والدوائر الحكومية وتلتزم برفع تقاريرها الدورية والسنوية عن اعمالها الفنية والإدارية والمالية لمجلس الوزراء.

وقد استندت عملية اعداد استراتيجية القطاع التعاوني 2017-2022 على نهج تشاركي ضم جميع الأطراف المعنيين في القطاع التعاوني، وخاصة الاتحادات التعاونية ولجان إدارة التعاونيات

وفي هذا السياق، عقد الفريق المشرف على عملية اعداد الاستراتيجية مجموعة من الورش وجلسات الحوار والتي نتج عنهما التوافق بين جميع المعنيين على محاور العمل الاستراتيجي الثلاثة لقطاع التعاون في فلسطين ضمن رؤية متفق عليها « قطاع تعاوني منتج وريادي، مستقل بذاته، تعكس ممارساته التزامه المطلق وقناعته بمبادئ التعاون السبع، وله مساهمة ملموسة في الاقتصاد الوطني وفي بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة» وتم الإعلان عن اطلاق الاستراتيجية في مؤتمر جماهيري حاشد بحضور دولة رئيس الوزراء الفلسطيني، وعدد يزيد عن 200 ناشط وناشطة من القطاع التعاوني والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية في القطاع التعاوني الفلسطيني.

2.1. الحدود والمفاهيم ذات العلاقة في القطاع التعاوني

تستند الاستراتيجية الوطنية للقطاع التعاوني بالأساس إلى السياسات الوطنية العليا لدولة فلسطين، والمتمثلة في اجندة السياسات الوطنية 2020-2017، وإلى التشريعات الوطنية وخاصة القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية، وعلى مفاهيم ومبادئ العمل التعاوني التي يوافق عليها الحلف التعاوني الدولي، والذي انضمت اليه هيئة العمل التعاوني اخيراً كعضو مراقب. وبشكل محدد، فان الاستراتيجية ستأخذ بعين الاعتبار المفاهيم والمصطلحات والنطاق الذي حددته توصية مؤتمر العمل الدولي رقم 193 بشأن تعزيز التعاونيات.

اهداف القرار بقانون رقم(20) لسنة 2017: تشجيع وتنظيم وتنمية العمل التعاوني بالاعتماد على مبادئ العضوية الطوعية، والإدارة الديموقراطية، والمشاركة الاقتصادية، والاستقلالية الذاتية، والمعرفة التعاونية، والتعاون بين التعاونيات بما يعود بالنفع على الأعضاء التعاونيين والمجتمع المحلي.

تعريف التعاونية: يعني تعبير "التعاونية" جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص لتحدوا معاً طواعية لتحقيق لحتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيا". [1]

قيم العمل التعاوني: تتمثل في المساعدة المتبادلة، المسؤولية الشخصية، الديموقراطية، المساواة والانصاف، التضامن والقيم الأخلاقية المتمثلة في الاستقامة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية والعناية بالغير.

المبادئ التعاونية: العضوية الطوعية والمفتوحة للجميع، ممارسة الأعضاء للسلطة الديموقراطية، المشاركة الاقتصادية للاعضاء، الاستقلالية والاستقلال، التعليم والتدريب والمعلومات، التعاون بين التعاونيات، والاهتمام بالمجتمع المحلي.

البنيان التعاوني: يتكون من1. الجمعية التعاونية وهي مؤسسة اقتصادية اجتماعية تؤسس من 15 عضواً على الأقل، يرتبط أعضاؤها طوعاً لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة من خلال مساهماتهم الذاتية وملكيتهم المشتركة وادارتهم ومراقبتهم الديموقراطية وتمارس نشاطاتها بصفتها الاعتبارية. 2. الاتحاد القطاعي: وهو الاتحاد الذي يؤسس من 7 جمعيات تعاونية على الأقل من نفس القطاع. 3. الاتحاد العام وهو الاتحاد الذي يؤسس من 5 اتحادات قطاعية على الأقل ولا يجور تأسيس اكثر من اتحاد عام. 4. يجور لاربع جمعيات تعاونية او اكثر من نفس القطاع تأسيس جمعية مركزية.

مجالات او قطاعات العمل التعاوني: تعمل التعاونيات في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية، كما يمكنها العمل في أي قطاعات مستجدة، وينخرط فيها افراد او مؤسسات او شركات بصفتهم الاعتبارية.

---

1. توصية منظمة العمل الدولية رقم 193 بشأن تعزيز التعاونيات وبيان الجمعية العامة للحلف التعاوني الدولي بشأن الهوية التعاونية (1995) إن مصطلح "أشخاص" المستخدم في التعريف يمكن أن يشير إلى أفراد وإلى أشخاص اعتباريين مثل الشركات. وتُسمّى التعاونيات التي يضمّ أعضاؤها أشخاصاً معنويين تعاونية ريادة الأعمال. وتضم بعض التعاونيات أعضاءً مختلطين (مثل الحكومة المحلية والمنظمات غير الربحية والمنشآت إلخ. وتحدد إمكانية إنشاء تعاونيات من هذا النوع بناءً على التشريعات الوطنية.

3.1. هيئة العمل التعاوني تقود القطاع التعاوني

تهدف هيئة العمل التعاوني إلى تنظيم القطاع التعاوني والاشراف عليه من خلال القيام بمجموعة من المهام والصلاحيات التي حددتها مواد القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية ومن أهمها:

1. رسم السياسات ووضع الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالقطاع التعاوني، ورفعها لمجلس الوزراء لإقرارها.
2. إعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالعمل التعاوني، ووضع التعليمات المنظمة لعمل الجمعيات والاتحادات التعاونية، واعتماد الأدلة الاسترشادية الخاصة بالعمل.
3. ضمان تطبيق أحكام القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية، والأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، ومتابعة تنفيذها.
4. تنظيم العلاقة مع الجمعيات والاتحادات التعاونية القطاعية والاتحاد العام، وتشجيعها على الارتباط الاقتصادي، وفقاً للمبادئ التعاونية.
5. تعزيز التنسيق والتعاون مع الوزارات والمؤسسات الأهلية والرسمية المعنية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات التعاونية العربية والدولية.
6. تمكين المرأة والشباب، ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة، والأسرى المحررين في القطاع التعاوني.
7. تجميع وتنسيق البيانات، وتوفير المعطيات الإحصائية عن القطاعات التعاونية المختلفة.
8. الموافقة على المشاريع الممولة من الجهات المانحة للقطاع التعاوني، بما يهدف إلى تنمية القطاع التعاوني وتطويره.

نشأت هيئة العمل التعاوني في بداية العام 2018، وذلك بموجب المادة رقم (65) من القرار بقانون، والتي نصت على ان ينقل موظفو الإدارة العامة للتعاون في وزارة العمل إلى الهيئة دون المساس بحقوقهم الوظيفية بعد انشاء الهيئة والمادة، (6) حول مجلس الإدارة والذي يتكون من أحد عشر عضواً ممثلين للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين من الاتحاد العام للجمعيات التعاونية ويتولى وزير العمل رئاسته.

يشرف حالياً رئيس هيئة العمل التعاوني بموجب القرار بقانون على تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، ويعمل على اعداد مشروع موازنة الهيئة السنوي، والاشراف على موظفي الهيئة وشؤونها الإدارية والمالية، وذلك بموجب المهام والصلاحيات التي حددها القرار بقانون لرئيس الهيئة. ويساند رئيس الهيئة حالياً 57 موظف وموظفة (منهم 20 بعقود)، ويعمل 29 منهم في المحافظات، كما يعمل 28 موظفاً في مقر الهيئة الرئيس في رام الله.

وكذلك، تناط حالياً بكادر الهيئة 4 وظائف أساسية تندرج في اطار أربعة وحدات، وهي: وظيفة السياسات والتخطيط، وظيفة التسجيل والإرشاد، وظيفة التدقيق المالي والإداري، ووظيفة الشؤون الإدارية والمالية. وتنظم برامجها وتدخلاتها من خلال برنامج الموازنة الذي تم اعداده بالتنسيق مع وزارة المالية.

4.1. عملية تحديث الاستراتيجية

مع نهاية العام 2019، تكون دولة فسطين قد وصلت لمنتصف الفترة الزمنية لأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية 2017-2022، وعليه يتعين على المعنيين مراجعة وتحديث أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية لتعكس الأولويات المستجدة للحكومة والظروف والحقائق على الأرض.

محاور استراتيجية القطاع التعاوني 2017-2022

1. بيئة مؤسساتية وتشريعية ممكنة للتعاونيات
2. تعزيز أداء التعاونيات القائمة
3. التوسع والانتشار والريادية

وفي هذا السياق، قامت هيئة العمل التعاوني، بصفتها قائدة لقطاع التعاون، بمتابعة التحديثات على استراتيجية قطاع التعاون، وذلك بموجب التعليمات الصادرة عن مكتب دولت رئيس الوزراء بشأن تحديث الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية،حيث قامت هيئة العمل التعاوني وشركاءها بمراجعة ما تم إنجازه من الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني للفترة (2017 - 2022)، وذلك بعد انقضاء نصف المدة الزمنية لها، للاستجابة للاولويات والسياسات الوطنية للحكومة الثامنة عشرة وفي مقدمتها، الانفكاك عن الاحتلال والتوجه نحو التنمية بالعناقيد في القطاعات الانتاجية المختلفة، وذلك من خلال التركيز على نشر الفكر الثقافة التعاونية وأهميتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين المنخرطين في العمل التعاوني، حيث تساعدهم على تحسين دخلهم مما يمكنهم من العيش والصمود والبقاء فوق ارضهم. وتستهدف عمليات التوعية مختلف فئات المجتمع، ومن ضمنها طلبة المدارس والجامعات، والشباب، والنساء، وذوي الإعاقة، والأسرى المحررين. وتاتي هذه الأولوية في صلب قطاع التعاون الذي يدرك الشركاء فيه حجم التحديات التي يواجهها، وخاصة تلك المتعلقة بتحسين أوضاع الأسرة الفقيرة من جهة، والتخفيف من حدة البطالة من جهة أخرى. وقد استمرت هيئة العمل التعاوني في نهجها التشاركي اثناء مراجعة الاستراتيجية وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة والفعاليات التشاركية والتي تلخصت فيما يلي:

- تشكيل فريق من داخل الهيئة مكون من مدراء الدوائر، وذلك من اجل متابعة أنشطة التحديث وجمع المعلومات اللازمة، وخاصة التي تتعلق بواقع الجمعيات والاتحادات التعاونية وتوقعات التمويل للفترة القادمة.
- عقد سلسلة اجتماعات لفريق العمل من اجل تحديد وتضمين الأولويات الحكومية أثناء تحديث استراتيجية قطاع التعاون، والعمل على مراجعة وتحديث برنامج الموازنة بناء على المستجدات.

- عقد ورشة عمل مركزية بمشاركة أكثر من 40 فرداً يمثلون 21 مؤسسة من الشركاء في الاتحادات التعاونية والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين. وخلال الورشة، تم استعراض الأوضاع المالية والإدارية للقطاع التعاوني حتى نهاية العام 2019، ومراجعة التدخلات التي يجب ان يتضمنها التحديث لتحقيق السياسات والأهداف القطاعية خلال النصف الثاني من الاستراتيجية وذلك في محاور الاستراتيجية الثلاثة.
- عقد اجتماع لفريق العمل في الهيئة لمراجعة نتائج الورشة المركزية وتضمينها في وثيقة الاستراتيجية وتحديد آليات استكمال المعلومات والنماذج.
- تحديث الاستراتيجية من حيث الأهداف والسياسات والتدخلات والنتائج ومؤشرات القياس، وذلك وفق النماذج المعدة من قبل مجلس الوزراء.
- توفير النسخة الاولى من الاستراتيجية المحدثة للشركاء والداعمين لمراجعتها وابداء الملاحظات.
- اجراء مشاورات مع الشركاء في قطاع غزة عن بُعد، وذلك لصعوبة عقد ورشة مركزية في غزة بسبب حالة الطوارئ.
- تعديل المسودة الأولى من الاستراتيجة وفقاً لملاحظات المؤسسات الشريكة والداعمة، ورفعها إلى مجلس إدارة الهيئة لنقاشها وإقرارها قبل رفعها إلى مجلس الوزراء. علماً بأن مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني يتكون من ممثلين عن وزارات العمل، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، امين عام الاتحاد التعاوني العام، ممثلين عن الأمانة العامة للاتحاد العام للتعاونيات، ممثل عن اتحاد نقابات العمال، ممثل عن الغرف التجارية والصناعية والزراعية. حيث يتم اختيار ممثلين الوزارات من ذوي الاختصاص.

القسم الثاني

تحليل الواقع

القسم الثاني

تحليل الواقع

1.2. نبذة عن القطاع التعاوني

يتقاطع القطاع التعاوني مع جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية كون التعاونيات بكافة اشكالها تساهم بفاعلية في تعزيز المشاركة الكاملة للشعوب في التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية)، وتساهم في خلق الوظائف وحشد الموارد وتوليد الاستثمار بإسهامها في الاقتصاد.

القطاعات الرئيسية والفرعية التي ينشط فيها القطاع التعاوني الفسطيني:
1. القطاع الزراعي (النباتي والحيواني)، 2. قطاع الصيد، 3. قطاع التصنيع الحرفي، 4. قطاع الصناعات الغذائية، 5. قطاع الصحة، 6. قطاع الإسكان، 7. قطاع الطاقة (الكهرباء)، 7. قطاع المياه (توفير مياه الشرب)، 7. قطاع المواصلات (النقل)، 8. القطاع الاستهلاكي، 9. قطاع التمويل(التوفير والتسليف)، 10. قطاع التعليم، 11. قطاع الطاقة البديلة، 12. قطاع التسويق.

قطاعات واعدة للتعاونيات: قطاع السياحة، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قطاع البيئة وتدوير المنتجات، قطاع التعليم ما قبل المدرسة، قطاع التجاري (الاعمال الصغيرة)، قطاع المهن والحرف، قطاع خدمات المنازل.

تتولى هيئة العمل التعاوني قيادة القطاع التعاوني المكون من الحركة التعاونية والهيئة نفسها والذي يدعمهما مجموعة من الشركاء الدوليين والمحليين، وهي التعاونيات، المؤسسات الرسمية، مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية، هيئات الأمم المتحدة، مؤسسات التمويل، والشركات الخاصة. ويناط في كل طرف من الأطراف أدوار ومسؤوليات تساهم في تعزيز العمل التعاوني ليحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

1. **الجمعيات التعاونية:** وصل عدد الجمعيات التعاونية المسجلة لدى هيئة العمل التعاوني إلى 866 جمعية تعاونية، منها 677 جمعية في الضفة الغربية[2] و189 جمعية في قطاع غزة[3]. تنشط التعاونيات بشكل أساسي في القطاع الزراعي وقطاع الإسكان وبشكل

2. المصدر: السجلات الادارية لهيئة العمل التعاوني، رام الله، فلسطين.
3. المصدر: تقرير الانجاز للعام 2019، هيئة العمل التعاوني، مقر غزة، فلسطين.

اقل في القطاع الخدماتي والقطاع الحرفي والقطاع الاستهلاكي. وتشكل الجمعيات التعاونية ستة اتحادات تعاونية قطاعية، الزراعي والاسكاني والخدماتي (التوفير والتسليف) والحرفي والاستهلاكي (والتسويقي تأسس في العام 2020)، وشكلت الاتحادات الخمسة الأولى مجتمعة الاتحاد التعاوني العام. ويناط بالجمعيات والاتحادات التعاونية الأدوار والمسؤوليات التالية.

- الالتزام بمفهوم ومبادئ وقيم العمل التعاوني والتشريعات الناظمة له.
- تجنيد رأس المال اللازم ووضع التدابير الخاصة بما يضمن تقديم خدمات تعاونية للاعضاء بكفاءة وفاعلية، وذلك بناء على جدوى المشروع التعاوني الذي تأسست التعاونية او الاتحاد بموجبه ومراعاة استمرارية العمل.
- ولاء الأعضاء للتعاونية والتعامل مع خدماتها المقدمة.
- مراعاة المعايير الإدارية والمالية في إدارة الجمعية والتعامل مع الفائض والأرباح.

2. **المؤسسات الرسمية:** تناط بمجموعة من الوزارات والهيئات الرسمية الناشطة في القطاعات المختلفة مهام ومسؤوليات لها علاقة بتعزيز وتنظيم العمل التعاوني الناشط في مجال عملها، واهم هذه الوزارات والهيئات ما يلي:

وزارة الزراعة: تتابع وزارة الزراعة شؤون التعاونيات الزراعية من خلال إدارة مختصة تنشط في جميع مديريات الزراعة، وتناط في الوزارة مهمات تقديم الدعم الفني والإرشاد للتعاونيات الزراعية، وايضاً تنسيق المساعدات والدعم المقدم للتعاونيات وتسهيل تسويق وتصدير المنتجات التعاونية، وايضاً اصدار التراخيص اللازمة لشراء وتوفير مدخلات الإنتاج.

وزارة العمل: تشرف وزارة العمل على السياسات والبرامج الوطنية التي تستهدف التشغيل والحد من البطالة، وتسعى إلى تنمية قطاع العمل والتدريب المهني، وتعمل على انفاذ سياسات ومعايير العمل اللائق والرقابة على سوق العمل بشكل عام.

وزارة الاشغال العامة والإسكان: يناط بالوزارة من خلال إدارة عامة مختصة دور أساسي في رفع التوصيات والاشراف على عملية تخصيص أراضي للتعاونيات الاسكانية، ووضع اللوائح الخاصة في ذلك، وكذلك تخصيص آليات للعمل في البنية التحتية اللازمة للاسكانات التعاونية.

وزارة الاقتصاد الوطني: يناط بالوزارة رسم السياسات الاقتصادية المحفزة لتسويق المنتجات التعاونية، وخاصة التعاونيات الحرفية والتعاونيات الاستهلاكية بشكل مباشر من خلال الوزارة او من خلال المؤسسات الرسمية ذات العلاقة في الوزارة كمؤسسة المواصفات والمقاييس.

وزارة المالية: يناط بوزارة المالية مجموعة من الأدوات والمسؤوليات التي تختص في انفاذ القانون فيما يتعلق بضريبة الدخل الناتجة عن تعاملات الأعضاء وكذلك اعفاء التعاونيات من الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم التسجيل على الأموال المنقولة وغير المنقولة، اللازمة لتنفيذ أهدافها الواردة في نظامها الداخلي.

وزارة التربية والتعليم: تساهم وزارة التربية والتعليم في رفع التوعية المجتمعية ذات العلاقة بالعمل التعاوني، من خلال المناهج التعليمية والأنشطة المدرسية.

وزارة التعليم العالي: تساهم الوزارة في رفع الوعي بمفهوم العمل التعاوني بين الطلبة والخريجين من الجامعات، ودوره في التشغيل، وايضاً في التعليم والأبحاث ذات العلاقة وتخريج خبراء تعاونيين.

وزارة الحكم المحلي: تساهم الوزارة في تيسير وتمكين التعاونيات الاسكانية من خلال تسهيل إعطاء تراخيص البناء للتعاونيات الاسكانية، وتوفير البنية التحتية المتعلقة بالطرق والمياه والكهرباء بالتنسيق مع الجهات المختصة.

سلطة النقد: تعمل سلطة النقد على تسهيل فتح الحسابات البنكية للجمعيات التعاونية، ووضع حوافز لتعاملاتها البنكية وتسهيل تسجيل بنك تعاوني كجمعية تعاونية.

وزارة شؤون المرأة: وضع تدابير وسياسات خاصة بترويج العمل التعاوني النسوي، وتشجيع انضمام النساء للتعاونيات او تشكيل تعاونيات نسوية فاعلة في القطاعات المختلفة، ووضع حوافز للتعاونيات النسوية.

الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال: المساهمة في تدريب التعاونيات في مجال دراسات الجدوى، وخطط تطوير الاعمال، وتيسير وصول التعاونيات للاقراض الميسر.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تناط في الجهاز مهمة الاشراف والتنظيم وإدارة المعلومات المتعلقة بالقطاع التعاوني بالتنسيق مع هيئة العمل التعاوني، وتوفير التدريب في بعض المجالات لموظفي التعاون.

وزارة التنمية الاجتماعية: يناط في وزارة التنمية الاجتماعية تشجيع الفئات المستضعفة على تشكيل تعاونيات، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء، ووضع آليات للاستفادة من الفائض المخصص لتنمية المجتمع في دعم التعاونيات للاسر الفقيرة او المستضعفة.

سلطة الأراضي: تبدأ العلاقة بين التعاونية الاسكانية وسلطة الأراضي عند تسجيل قطعة الأرض باسم الجمعية لدى سلطة الأراضي، وعند الانتهاء من تنفيذ المشروع التعاوني الاسكاني، تتعاون لجنة إدارة التعاونية الاسكانية وهيئة العمل التعاوني وسلطة الأراضي على نقل ملكية الوحدات السكنية من الجمعية إلى الأعضاء وفق الأصول والتشريعات المعتمدة.

مـن مؤسسـات المجتمـع المدنـي الوطنيـة الناشـطة فـي دعـم القطـاع التعاونـي

المركز الفلسـطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة، جمعية الإغاثة الزراعية، لجان العمـل الزراعـي، مركـز معاً، معهـد اريج، اتحاد الشـباب الفلسـطيني، المركز العربي للتطويـر الزراعـي أكاد، اتحـاد الشـباب الفلسـطيني، طاقم شـؤون المـرأة، جمعية المـرأة العاملـة، جمعيـة تنمية المـرأة الريفية، جمعية سـيدات الأعمال.

مـن مؤسسـات المجتمـع المدنـي الوطنيـة الناشـطة فـي دعـم القطـاع التعاونـي

منظمـة وي افكـت السـويدية، منظمة اوكسـفام، منظمة كير الدولية، مؤسسـة كوسـبي الإيطالية، منظمات اسـبانية، اتحاد البنـوك الإيطالية.

3. **مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية:** تنشط العديد من المؤسسات الاهلية الفلسطينية والدولية في مجال دعم وبناء قدرات الجمعيات التعاونية بشكل عام والجمعيات التعاونية الزراعية والنسوية والحرفية بشكل خاص. تتركز الخدمات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الوطنية والدولية والتي تعتمد على مصادر تمويل ومنح من الخارج على الأنشطة التالية.

- نشر التوعية والتثقيف التعاوني للمجتمع بشكل عام ولاعضاء التعاونيات القائمة.
- بناء قدرات الجمعيات والاتحادات التعاونية القائمة من خلال التدريب والاستشارات وتطوير خطط الأعمال.
- توفير منح للجمعيات التعاونية لتطوير خدماتها ومشاريعها التعاونية.
- تيسير تسويق المنتجات التعاونية للأسواق المحلية وفي الخارج.
- بناء الانظمة الإدارية والمالية والخطط والأنظمة المحاسبية وأنظمة الجودة.
- اجراء الدراسات والأبحاث وإنتاج وتعميم المعرفة والمواد التدريبية والتوعوية.

4. **هيئات الأمم المتحدة:** تنشط، بشكل أساسي، كل من منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم الدعم والمساندة للقطاع التعاوني بكافة مكوناته، وخاصة هيئة العمل التعاوني والتعاونيات الزراعية والحرفية والنسوية، وبشكل محدد تعمل منظمات الأمم المتحدة على ما يلي:

- توفير التدريب والمعرفة للعاملين في المجال التعاوني وخاصة المؤسسات ولجان إدارة التعاونيات.
- توفير الدعم الفني اللازم لتطوير التشريعات والمؤسسات ذات العلاقة في تعزيز العمل التعاوني.
- توفير منح ومساعدات مالية ومادية للتعاونيات الفاعلة في بعض القطاعات التنموية وخاصة الزراعية والحرفية.

5. **مؤسسات التمويل:** تنشط مجموعة من شركات التمويل الصغير والبنوك المحلية في مجال توفير القروض للمشاريع التعاونية، والتي منها: شركة ريف للتمويل وشركة أكاد للتمويل والتنمية. ويتم العمل مع هذه المؤسسات على تمويل الجمعيات التعاونية بشروط ميسرة. كذلك، تنشط بعض البنوك في مجال توفير القروض والتمويلات الإسلامية لبعض الجمعيات التعاونية، وخاصة جمعيات الإسكان التعاونية، والتي حصل البعض منها على تمويلات إسلامية طويلة المدى.

6. **الشركات الخاصة:** تنشط العديد من الشركات الخاصة المملوكة لافراد او لمؤسسات مجتمع مدني في مجال تسويق وترويج المنتجات التعاونية الزراعية والحرفية والنسوية، والتي منها: تسويق منتجات الزيت والزيتون والتمور والمفتول ومنتجات الالبان والفواكة والخضار. وكذلك، تعمل على تيسير مشاركة منتجات التعاونيات في المعارض الدولية. من ضمن الشركات العاملة في هذا المجال شركة الأرض للمنتوجات الزراعية، وشركة كنعان للتجارة العادلة، وشركة ريف للاستثمار والتسويق الزراعي، وشركة نيوفارم.

7. **صناديق التمويل العربية:** تنشط العديد من الصناديق العربية والإسلامية في تمويل ودعم التعاونيات، وخاصة التعاونيات الزراعية والنسوية والحرفية، والتي في مقدمتها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الذي يقدم سنوياً دعماً مالياً لمجموعة من التعاونيات الحرفية والزراعية، مما يساهم في تعزيز قدرتها التنافسية والتسويقية لمنتجاتها.

2.2 الواقع الحالي للقطاع التعاوني

في نهاية العام 2019، أي بعد انتهاء النصف الأول من الخطة الاستراتيجية (2017-2022)، وصل عدد الجمعيات التعاونية المسجلة لدى هيئة العمل التعاوني إلى 866 جمعية تعاونية، منها 677 جمعية في الضفة الغربية[4]، و189 جمعية في قطاع غزة[5]. وشكلت الجمعيات

4. المصدر: السجلات الادارية لهيئة العمل التعاوني، رام الله، فلسطين.
5. المصدر: تقرير الانجاز للعام 2019، هيئة العمل التعاوني، مقر غزة، فلسطين.

التعاونية في الضفة وقطاع غزة خمسة اتحادات تعاونية قطاعية، هي: الزراعي والاسكاني والخدماتي (التوفير والتسليف) والحرفي والاستهلاكي، كما شكلت الاتحادات الخمسة فيما بينها اتحاداً عاماً سمى الاتحاد التعاوني العام في فلسطين.

في الضفة الغربية، واستناداً إلى كشوفات الهيئات العامة للجمعيات التعاونية التي أعدها موظفو التعاون بالمحافظات الشمالية في نهاية العام 2019، وباعتبار أن الجمعية غير العاملة هي جمعية تعاونية لم تنجز ميزانيتها خلال أي من السنوات المالية الثلاث الأخيرة (2016-2018) ولم تعقد اي اجتماع لهيئتها العامة خلال السنوات (2017-2019)، فإن عدد الجمعيات العاملة بلغ 342 جمعية، ينضوي تحت عضويتها 39370 عضواً. مما يعني أن نحو نصف الجمعيات تعاونية المسجلة في الضفة الغربية يمكن تصنيفها غير عاملة، أي أنها غير مصوبة لأوضاعها القانونية من حيث إعداد الميزانيات وعقد اجتماعات الهيئات العامة لمدة لا تقل عن 3 سنوات. والجدول التالي يوضح توزيع عدد 342 تعاونية المذكورة سابقاً حسب المحافظة والقطاع التعاوني.

المحافظة	القطاع												القطاع الأكبر في المحافظة ونسبته
	زراعي		اسكاني		خدماتي		حرفي		استهلاكي		المجموع		
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
جنين	22	15.8	7	6.6	3	4.9	0	0.0	2	16.7	34	9.9	زراعي 64.7%
طوباس	12	8.6	3	2.8	2	3.3	1	4.2	0	0.0	18	5.3	زراعي 66.7%
طولكرم	18	12.9	5	4.7	2	3.3	5	20.8	3	25.0	33	9.6	زراعي 54.5%
نابلس	12	8.6	14	13.2	8	13.1	2	8.3	1	8.3	37	10.8	اسكاني 37.8%
قلقيلية	12	8.6	0	0.0	1	1.6	2	8.3	1	8.3	16	4.7	زراعي 75.0%
سلفيت	10	7.2	0	0.0	3	4.9	2	8.3	0	0.0	15	4.4	زراعي 66.7%
رام الله	15	10.8	23	21.7	15	24.6	1	4.2	1	8.3	55	16.1	اسكاني 41.8%
اريحا	8	5.8	12	11.3	6	9.8	2	8.3	0	0.0	28	8.2	اسكاني 42.9%
القدس	4	2.9	26	24.5	7	11.5	3	12.5	0	0.0	40	11.7	اسكاني 65.0%
بيت لحم	6	4.3	8	7.5	5	8.2	2	8.3	0	0.0	21	6.1	اسكاني 38.1%
الخليل	20	14.4	8	7.5	9	14.8	4	16.7	4	33.3	45	13.2	زراعي 44.4%
المجموع	139	100.0	106	100.0	61	100.0	24	100.0	12	100.0	342	100.0	زراعي 40.6%

من ناحية أخرى، بلغت نسبة الجمعيات التعاونية النسوية (جميع أعضاءها نساء) نحو 12.6% من اجمالي أعداد الجمعيات المتضمنة في الجدول أعلاه، كما بلغت نسبة الجمعيات الذكورية (جميع أعضاءها ذكور) نحو 18.7%، فيما ذهبت النسبة الباقية (68.7%) إلى الجمعيات المختلطة. وعلى مستوى الأعضاء، وصل عدد الأعضاء المنتسبين إلى التعاونيات القائمة في المحافظات الشمالية إلى 60302 عضواً في نهاية العام 2019، من بينهم 39370 عضواً منتسبون إلى التعاونيات المصنفة «عاملة»، والذين يتوزعون جغرافياً وحسب الجنس كما في الجدول التالي:

المحافظة	عدد التعاونيات	ذكور	اناث	كلا الجنسين	% المحافظة من الأعضاء	% الاناث بين الأعضاء في المحافظة
سلفيت	15	548	805	1353	3.4	59.5
نابلس	37	1426	1618	3044	7.7	53.2
طوباس	18	598	436	1034	2.6	42.2
قلقيلية	16	769	492	1261	3.2	39
بيت لحم	21	1206	611	1817	4.6	33.6
رام الله	55	7906	3793	11699	29.7	32.4
الخليل	45	3390	1421	4811	12.2	29.5
اريحا	28	1236	507	1743	4.4	29.1
جنين	34	3306	898	4204	10.7	21.4
طولكرم	33	2162	523	2685	6.8	19.5
القدس	40	4644	1075	5719	14.5	18.8
المجموع	342	27191	12179	39370	100	30.9

أما من حيث الأوضاع المالية للتعاونيات المصنفة «عاملة» في المحافظات الشمالية، ومن خلال بيانات آخر ميزانية معتمدة لعدد 329 جمعية تعاونية ، تبين أن اجمالي قيمة موجودات هذه التعاونيات بلغ 192.6 مليون دينار أردني، من بينها 121.5 مليون دينار أردني تمثل موجودات 106 تعاونيات اسكانية، والتي في معظمها موجودات ثابتة، الأمر الذي يعني أن غالبية مساهمات رأس المال المطلوبة من أعضاء التعاونيات الاسكانية تحولت إلى موجودات ثابتة، وعلى رأسها الأراضي والابنية المملوكة للجمعية. من جهة أخرى، وحسب قائمة الدخل، بلغ حجم الإيرادات من مبيعات 228 تعاونية غير اسكانية نحو 20 مليون دينار أردني، من ضمنها 50 تعاونية لم يكن لديها أي إيرادات ناتجة عن مبيعات (إنتاجية أو خدماتية).

6. لم يدخل التعاونيات المسجلة حديثاً، ولم تعد أي ميزانية في حساب هذا الرقم.

والجدول التالي يفصّل قيمة كل من موجودات التعاونيات والمطلوبات منها حسب البنود الرئيسية لكل منها، بالاستناد إلى آخر ميزانية معتمدة لعدد 329 تعاونية.

تسلسل	الموجودات			المطلوبات		
	البنود	عدد التعاونيات	القيمة بالدينار الأردني	البنود	عدد التعاونيات	القيمة بالدينار الأردني
1	أراضي وأبنية	175	118128051	رأس المال الأسهمي	329	124123139
2	سيارات ومعدات	123	9425001	توفيرات	63	2908089
3	موجودات ثابتة أخرى	173	15281309	أرباح محتجزة	8	75308
4	أموال جاهزة	325	15358935	احتياطيات	203	13959873
5	بضاعة آخر المدة	72	1848451	مخصص منح وهبات	125	9117847
6	استثمارات ومساهمات	119	1364476	مخصص مجتمع محلي	69	84687
7	مستحقات وذمم	216	25507059	مخصص صندوق التنمية	69	47201
8	مصاريف مدفوعة مقدماً	27	134852	مخصصات أخرى	104	3249002
9	موجودات أخرى	64	3316606	قروض	55	4663765
10	العجز	139	2220435	مستحقات وذمم	268	18497077
11				مجمع استهلاك	190	7713823
12				الفائض	120	8145363
	المجموع	329	192585174	المجموع	329	192585174

وفي قطاع غزة، تتوزع الجمعيات التعاونية العاملة (89) على التخصصات القطاعية الخمسة بالشكل: الجمعيات التعاونية الزراعية (21) نحو (23.6%) من عدد الجمعيات التعاونية العاملة المسجلة في قطاع غزة، فيما شكلت تعاونيات الإسكان نحو 69.7% من إجمالي التعاونيات العاملة المسجلة في القطاع. وبالمقابل، فإن التعاونيات الخدماتية والحرفية والاستهلاكية العاملة كانت قليلة العدد، حيث شكلت مجتمعة نحو 6.7%. كما يبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية العاملة في قطاع غزة عدد 8246 عضواً من كلا الجنسين. أما التعاونيات المصنفة غير عاملة، فقد بلغ عددها 100 تعاونية، فيما بلغ عدد أعضائها 3596 عضواً.

وتشير بيانات هيئة العمل التعاوني إلى وجود 166 تعاونية في المحافظات الشمالية منتسبة للاتحادات التعاونية القطاعية[7]، تشكل نحو 24.5% من اجمالي عدد التعاونيات المسجلة حتى تاريخ 31/12/2019، والبالغ عددها 677 تعاونية. وقد توزعت هذه النسبة حسب تصنيف الحالة العملية بالشكل: 34.5% من التعاونيات المصنفة «عاملة» و14.3% من التعاونيات المصنفة «غير عاملة»، انظر الجدول ادناه والذي يبين حالة انتساب الجمعيات للاتحادات التعاونية.

المحافظة	منتسبة للاتحاد	القطاع الرئيس					المجموع
		زراعي	اسكاني	خدماتي	حرفي	استهلاكي	
عاملة	نعم	59	31	15	7	6	118
	لا	80	75	46	17	6	224
	المجموع	139	106	61	24	12	342
غير عاملة	نعم	24	23	1	0	0	48
	لا	104	109	55	10	9	287
	المجموع	128	132	56	10	9	335
كافة الجمعيات المسجلة	نعم	83	54	16	7	6	166
	لا	184	184	101	27	15	511
	المجموع	267	238	117	34	21	677

7. يوجد عدد من التعاونيات العاملة في المحافظات الجنوبية منتسبة إلى الاتحادات التعاونية القطاعية، وبخاصة اتحادي الزراعة والإسكان.

وعلى المستوى المالي للاتحادات التعاونية، وباستثناء اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، فقد أظهرت ميزانيات الاتحادات الخمس الأخرى ضعف قيمة موجوداتها. فقد بلغت قيمة اجمالي موجودات جميع الاتحادات التعاونية نحو 2.7 مليون دينار أردني، من ضمنها 79.2% هي موجودات اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، تليها قيمة موجودات اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية بنسبة 18.9%، ثم قيمة موجودات اتحاد جمعيات الإسكان التعاونية بنسبة 1.3% تقريباً، الأمر الذي يعني أن قيمة موجودات الاتحادات التعاونية الثلاثة الأخرى مجتمعة، والتي تبلغ نحو عامين من العمر، تشكل نحو 0.6% فقط من اجمالي قيمة موجودات الاتحادات. وتشير الميزانيات إلى عدم امتلاك أي من الاتحادات لأراضٍ أو مبانٍ أو آليات أو سيارات، الا أن هناك موجودات ثابتة أخرى بقيمة 54172 دينار أردني في اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية، وموجودات أخرى بقيمة 46014 دينار أردني في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وموجودات ثابتة بقيمة 12476 دينار أردني في اتحاد الجمعيات التعاونية للاسكان.

3.2. المعيقات التي تواجه القطاع التعاوني الفلسطيني

تواجه الحركة التعاونية في فلسطين مجموعة من المعيقات التي تحد من انتشارها ووصولها إلى مناطق وفئات وقطاعات جديدة، وتحد من قدرتها على خدمة أعضاءها، ومن المساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة الاقتصادية الفاعلة وخاصة في التشغيل والتوظيف. وتصنف المعيقات التي تواجه القطاع التعاوني بشكل عام والجمعيات التعاونية بشكل خاص بالشكل، اولاً: معيقات لها علاقة بالبيئة القانونية والمؤسساتية الداعمة والممكنة للتعاونيات، وثانياً: معيقات لها علاقة في حوكمة وإدارة الجمعيات التعاونية القائمة، وثالثاً: معيقات لها علاقة في الوعي والانتشار التعاوني.

المعيقات ذات العلاقة في البيئة القانونية والمؤسساتية: بالرغم من الانجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية على صعيد تطوير البنية التشريعية والمؤسساتية للقطاع التعاوني، والتي من أبرزها وجود قانون تعاوني فلسطيني نافذ على القطاع التعاوني في شطري الوطن وتأسيس هيئة العمل التعاوني وثلاثة الاتحادات التعاونية بعد نفاذ القرار بقانون، إلا أن هنالك العديد من القضايا والمعوقات في البيئة المؤسساتية والمنظومة التشريعية التي ما زالت تعيق تطور القطاع التعاوني، والتي يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. عدم اكتمال المنظومة التشريعية للقطاع التعاوني: وخاصة تلك التي تتعلق باللوائح الملحقة بالقرار بقانون، والأنظمة الخاص بكل من صندوق التنمية التعاوني ومعهد التدريب التعاوني، بالإضافة إلى بعض جوانب القصور أو عدم الوضوح في بعض مواد القرار بقانون.
2. محدودية قدرات هيئة العمل التعاوني البشرية والمادية لإنفاذ القانون والاضطلاع بدورها بفاعلية: تفتقر هيئة العمل التعاوني في وضعها الحالي للكثير من القدرات المادية واللوجستية والبشرية اللازمة لتنفيذ مهامها، ويتجسد ضعف القدرات في النقص بالكادر البشري المتخصص، وعدم وجود مقرات فرعية أو سيارات لحركة الموظفين الميدانيين.

الأمر الذي يعني عدم امتلاك الهيئة للقدرة الكافية على التخطيط الفعال لأنشطتها، أو تنفيذ ما خطط له من مهام اشرافية ورقابية وتوعوية، نتيجة عدم توفر وسائل لتنقل الموظفين الميدانيين خلال فترة العمل، وعدم وجود بنود للصرف بدل مواصلات، ووقت إضافي للموظفين الميدانيين الذين كثيراً ما تتطلب مهامهم العمل خارج أوقات الدوام الرسمي، مما يؤدي إلى انخفاض كفاءة العمل، وضعف نسب الإنجاز للأنشطة المخططة.

3. ضعف ثقافة الفكر التعاوني بين الأعضاء التعاونيين وفي المجتمع ككل: تشير مجموعة من الدراسات السابقة حول واقع القطاع التعاوني الفلسطيني إلى محدودية الثقافة والمعرفة في قيم ومبادئ وطبيعة العمل التعاوني بين الأعضاء التعاونيين وفي المجتمع بشكل عام. فهناك كم كبير من التعاونيات القائمة والمصنفة على أنها فاعلة لم تسعَ منذ تأسيسها لإقامة أي نشاط اقتصادي تعاوني، حيث استغلت تسجيلها للاستفادة من التمويل واستقبال المنح والهبات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الجمعيات التعاونية التي تم إنشاؤها، وخاصة الزراعية، جاءت نتيجة لدعم أو توجه طرف خارجي، دون وجود مبرر أو دافع ذاتي لتأسيسها، كما أن بعض الأعضاء اللذين تم تجنيدهم لعضوية تلك الجمعيات تم على أسس عائلية أو حزبية أو على أساس وجود منفعة ما، حيث لم يكن قرار الأعضاء بتشكيل الجمعية أو الانضمام إليها انطلاقا من قناعتهم بالفكر التعاوني.

4. ضعف التنسيق والتشبيك بين الهيئة والمؤسسات الداعمة للقطاع التعاوني: إن طبيعة المشهد المؤسساتي المعقدة للقطاع الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، والحاجة للتفاعل مع المؤسسات والقطاعات المختلفة، من أجل ضمان كفاءة وفاعلية جهود التنمية، يضع هيئة العمل التعاوني أمام مسؤولية كبيرة لتنسيق العمل مع كافة الشركاء في تنظيم القطاع التعاوني. وفي سبيل ذلك، لا بد من وجود تشريعات تحدد آليات واضحة لتنظيم ومراقبة التدخلات والدعم الموجه للقطاع التعاوني من خارج القطاع، ودور هيئة العمل التعاوني بالخصوص.

5. ضعف في كفاءة الآليات والنظم الحالية المتعلقة في المعلومات حول واقع وأداء القطاع التعاوني: ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها: عدم كفاءة النظام الحالي من حيث الشمولية وحداثة البرمجة، وعدم تفاعل قسم من لجان إدارة التعاونيات في توفير البيانات المطلوبة، وتباين الخبرات بين موظفي الهيئة الميدانيين من حيث تغذية نظام المعلومات الحالي، وعدم وجود موظفين بمسمى مدخل بيانات. هذا الوضع لا يخدم عمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات بالشكل المطلوب. وفي هذا المجال، بدأت هيئة العمل التعاوني خلال الربع الأخير من العام 2019، وبجهودها الذاتية، بالعمل على تجهيز وبرمجة نظام معلومات للتعاون باستخدام لغات برمجة حديثة، إضافة إلى فعاليته في توفير تقارير معلوماتية متعددة ومتنوعة ومرنة من جهة، وشموليته بتغطيته كافة مجالات عمل هيئة العمل التعاوني من جهة ثانية، وكفاءته في انسياب البيانات بين المقر الرئيس والفروع ومع الشركاء، مع تحديد للصلاحيات الممنوحة لكل طرف في عمليات الوصول إلى المعلومة أو التغذية أو التعديل.

6. ضعف الخدمات المقدمة للقطاع التعاوني واعتماده على التمويل ويتمثل هذا الضعف في عدم وجود خدمات تدريب تعاوني متخصصة وذات كفاءة؛ وضعف كفاءات خدمات الاستشارات المقدمة للجمعيات التعاونية، وخصوصاً في مجالات التخطيط وتطوير الأعمال؛ وعدم وجود أي معايير وطنية لضمان جودتها، وعدم وجود خدمات مالية متخصصة للجمعيات التعاونية، وتتلاءم مع واقعها واحتياجاتها؛ وضعف الخدمات التي تقدمها الاتحادات التعاونية لأعضائها، بما في ذلك خدمات التسويق.

المعيقات ذات العلاقة في الحاكمية والإدارة في الجمعيات التعاونية: تبين العديد من الدراسات التي تمت خلال السنوات الماضية إلى وجود ضعف في الممارسات الديمقراطية والإدارية والحكم الصالح في الجمعيات التعاونية، وهو ما يساهم بشكل مباشر في إضعاف الأداء التعاوني للجمعيات التعاونية. ومن نتائج ضعف الحكم الصالح قصور التعاونيات عن القيام بدور فاعل في تنمية المجتمعات التي تخدمها اجتماعياً واقتصادياً، وتنفيذ الجمعيات لمشاريع تختلف أو حتى تتعارض مع أهدافها المعلنة، والتي حصلت على تسجيل من أجلها. ويمكن تلخيص أبرز أوجه القصور في الحاكمية والإدارة في الجمعيات التعاونية في الآتي:

1. عدم قدرة العديد من الجمعيات التعاونية على تقديم خدمات ذات نوعية للاعضاء، وبما يتوافق مع احتياجاتهم ودوافع انضمامهم للجمعية التعاونية وذلك لاسباب متعددة.
2. ضعف قدرات لجان الإدارة في الجمعيات التعاونية، وخصوصاً في الجوانب المتعلقة بإدارة الأعمال ومتطلبات الحكم الرشيد في الجمعيات التعاونية، وينعكس هذا الضعف على أداء الجمعيات التعاونية، إذ تقوم لجان الإدارة في غالبية الجمعيات التعاونية الفلسطينية بمهام الإدارة التنفيذية بنفسها، وكذلك عدم وضوح المسؤوليات لكل من لجنة الإدارة والإدارة التنفيذية، وعدم مراجعة وتعديل الأنظمة الداخلية بناء على المستجدات وغياب وظيفة مدير الجمعية.
3. ضعف التزام الجمعيات التعاونية بمبادئ التعاون، وخصوصاً المشاركة الاقتصادية، والتعليم والتدريب التعاوني، والتعاون بين التعاونيات، والعضوية المفتوحة.
4. عدم وجود أنظمة وسياسات وخطط عمل واضحة وقابلة للتطبيق لدى معظم الجمعيات التعاونية، وهو ما يؤدي إلى إضعاف أداء الجمعيات وإلى تغييب ممارسات الحكم الرشيد المتمثلة في المساءلة الفاعلة والشفافية، وضعف الالتزام بتطبيق الانظمة الداخلية.
5. صعوبة وصول الفئات المهمشة إلى الجمعيات التعاونية نتيجة لمحدودية امكانياتهم المادية والمعرفية، وعدم فاعلية الجمعيات الحالية في انتساب أعضاء جدد، وفي توسيع الحركة التعاونية، وخاصة بتسجيل تعاونيات بمجالات ريادية جديدة.
6. صغر حجم الجمعيات التعاونية وعدم تمكنها من الاستفادة من اقتصاديات الحجم.
7. ضعف تعامل الأعضاء مع جمعياتهم لأسباب تتعلق بعدم تلبيتها لاحتياجاتهم العملية، يضعف الثقة في إدارة الجمعية، ويضعف الميزة النسبية التي تقدمها الجمعية مقابل ما هو متاح خارج الجمعية.

8. عدم وجود طواقم تنفيذية كفؤة لإدارة مشاريع الجمعية أو تطويرها، حيث تعتمد معظم الجمعيات على تطوع لجان إدارتها في إدارة نشاطاتها الاقتصادية بطريقة مباشرة.
9. ضعف قدرة الجمعيات المالية للاستثمار في تطوير مشاريعها التعاونية، أو لتوفير متطلبات الحصول على التمويل التجاري من البنوك ومؤسسات الإقراض.
10. ضعف قدرة قطاع خدمات الأعمال لتقديم الدعم الفني اللازم للتعاونيات لإدارة وتطوير أعمالها وأنشطتها الاقتصادية التعاونية.
11. تنفيذ العديد من الجمعيات مشاريع تعاونية غير مجدية من الناحية المالية، او لا تخدم الأعضاء نتيجة ضعف التخطيط المسبق وإعداد دراسات جدوى غير واقعية.

معيقات لها علاقة بالوعي وثقافة العمل الجماعي: تشير بيانات الحلف التعاوني الدولي إلى ان 12% من الناس في العالم هم أعضاء في حوالي 3 مليون جمعية تعاونية، وتشغل ما يقارب 280 مليون شخص[8]، وتبلغ قيمة المبيعات لاكبر 300 تعاونية في العالم حوالي 2.1 ترليون دولار. ان بيانات واقع الحركة التعاونية التي تم استعراضها أعلاه تشير إلى ان حجم الحركة التعاونية في فلسطين لا زال محدوداً مقارنة مع العالم او مقارنة مع العديد من الدول المتقدمة كالسويد وإيطاليا وتركيا او مقارنة مع بعض الدول النامية مثل الهند وكينيا، وهذا يعود بشكل أساسي إلى ضعف روح العمل الجماعي والتعاوني رغم أصالته في ثقافة المجتمع الفلسطيني.

ويساهم ضعف الوعي التعاوني بانحسار التعاونيات في مناطق او قطاعات دون أخرى، وعزوف العديد من فئات المجتمع عن فكرة العمل التعاوني، وخاصة الشباب والنساء والخريجين والعمال والمهنيين والأشخاص ذوي الإعاقة، وبشكل عام يمكن تلخيص المعيقات المرتبطة بالوعي والثقافة التعاونية في التالية.

1. قصور برامج التوعية والتثقيف التعاوني عن محاكاة واقع الشباب والخريجين والمهنيين والفئات المستضعفة، وعدم قدرتها على خلق اهتمام بالعمل التعاوني.
2. دور محدود لبرامج التعليم الرسمي وغير الرسمي والتعليم العالي في نشر ثقافة العمل التعاوني.
3. الربط بين مفاهيم العمل الخيري والمنح والمساعدات من جهة والعمل التعاوني من جهة أخرى عند العديد من المؤسسات والقيادات.
4. ضعف الدراسات والأبحاث المتعلقة في مدى إمكانيات تشكيل تعاونيات في قطاعات محددة، والدور الممكن للتعاونيات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
5. عدم القدرة على ترويج النماذج التعاونية الناجحة في فلسطين وعدم توثيقها بالشكل المطلوب.

8. https://www.ica.coop/en

4.2. الثغرات القائمة في تقديم الخدمات للجمعيات والاتحادات التعاونية

يستند تطوير قدرات الجمعيات والاتحادات التعاونية على مجموعة من الخدمات والمهام والمسؤوليات المرتبطة ببعض المؤسسات الرسمية الفاعلة في القطاع التعاوني، والمناط تقديمها بشكل أساسي بهيئة العمل التعاوني وبعض الوزارات والهيئات الرسمية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في القطاع التعاوني. وتواجه الجمعيات والاتحادات التعاونية القائمة بعض جوانب القصور والثغرات، أهمها:

- قصور في توفير التدريب والإرشاد والتثقيف التعاوني وتقديم خدمات تطوير الاعمال؛ بسبب عدم تأسيس المعهد التعاوني ونقص المصادر البشرية والمالية المخصصة لهذا الغرض.
- قصور في وصول التعاونيات والاتحادات التعاونية إلى الاعفاء الضريبي والجمركي بناء على مواد القرار بقانون ذات العلاقة، وذلك لعدم وجود تعليمات او آليات متابعة لذلك.
- امتناع عدد من المؤسسات المصرفية عن فتح حسابات للتعاونيات (المنصوص عليها قانوناً)، إضافة إلى قيام بعضها بالطلب من التعاونيات بإغلاق حساباتها القائمة. هذا الأمر يضعف من تنفيذ التعاملات المالية لهذه التعاونيات، كما يضعف من حوكمة التعاونيات ويعرض لجان ادارتها إلى الوقوع في شبهات الفساد المالي حسب قانون مكافحة الفساد.
- عدم قدرة بعض التعاونيات على الوصول إلى التمويل اللازم سواء من خلال القروض او أدوات التمويل الأخرى لاقامة مشاريعها التعاونية.
- ضعف خدمات التسويق والتصدير والترويج للمنتجات التعاونية، وتحسين نوعية المنتج، والرقابة على المنتجات، وتوفير الشهادات اللازمة.
- قصور في تقديم بعض الخدمات المساندة من قبل بعض الوزارات المعنية في بعض القطاعات (الاسكان، البنية التحتية، الاقتصاد..)

5.2. اثر جائحة كورونا على القطاع التعاوني

بالرغم من أن التعاونيات في كثير من البلدان تمثل الشريك الاقتصادي الثالث في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد القطاعين العام والخاص، الا أنها ما زالت غير قادرة على لعب دورها الاقتصادي المأمول منها في فلسطين نتيجة لوجود العديد من العوامل التنظيمية أو الموروثة . وقد زادت مجموعة التدابير التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية للوقاية من جائحة كورونا من ضعف التعاونيات الفلسطينية، وخاصة الإجراءات التي تتعلق بالاغلاق والحد من الحركة بين المحافظات او الحركة إلى إسرائيل والدول الأخرى، حيث تباين تاثير هذه الإجراءات حسب القطاع التعاوني او حسب الحالة الوبائية لمنطقة عمل التعاونية. وتشير التقارير الصادرة عن الاتحاد التعاوني العام وهيئة العمل التعاوني بان معظم التعاونيات العاملة قد تضررت سواءً من الجوانب المالية او من الجوانب الإدارية والتنظيمية او في جوانب تقديم الخدمات التعاونية للاعضاء، أو جوانب التوسع والتطوير. وبشكل عام فقد تم رصد مجموعة من التاثيرات على التعاونيات الزراعية والاسكانية والحرفية والخدماتية والاستهلاكية كما يلي:

1. انخفاض اعداد العاملين بأجر في التعاونيات، سواءً من أعضاء التعاونيات أو غيرهم، لعدم قدرة التعاونيات على دفع اجورهم في ظل ظروف الاغلاق، وما نتج عنه من ركود اقتصادي أدى إلى شل عمل المشاريع التعاونية.
2. عدم قدرة الأعضاء على دفع مستحقات التعاونية المالية سواء كانت ثمن الخدمات المقدمة او سداد قروض او اشتراكات ومساهمات رأسمال التعاونية.
3. عدم قدرة لجان الادارة على تسيير أمور التعاونيات الإدارية، وبما يشمل عقد اجتماعات لجان الإدارة، واجتماعات الهيئات العامة، ومتابعة أمور تنظيمية مع هيئة العمل التعاوني، وإقرار الميزانيات، ومتابعة المؤسسات الشريكة وخاصة التمويلية. وكذلك، تعطل تنفيذ بعض أنشطة بناء القدرات والتدريب والورش التوعوية، وتاخير بعض المعاملات مع بعض الوزارات والهيئات، والتي من ضمنها متابعة الجمارك والضرائب وتسجيل الأراضي والتراخيص لبعض المنشآت.
4. ضعف قنوات التسويق لمنتجات بعض التعاونيات مثل تسويق العسل، ووقف أنشطة التصدير خاصة لمنتجات زيت الزيتون والاعشاب الطبية وبعض الخضروات ومنتجات التعاونيات النسوية مثل المفتول والمخللات ومنتجات الالبان.
5. تراجع انتاج التعاونيات الحرفية وتعاونيات التصنيع الغذائي نتيجة القيود على الحركة ونقل المنتجات اثناء الاغلاق.
6. تراجع مبيعات معظم التعاونيات وخاصة الزراعية والاستهلاكية نتيجة ضعف القدرة الشرائية للأسر.
7. ثبات تكاليف التشغيل بالرغم من انخفاض الإيرادات، حيث تم دفع مخصصات رواتب العاملين والعاملات في التعاونيات بغض النظر عن عدد أيام وساعات العمل، وكذلك دفع كافة النفقات التي تتعلق بالايجار والاتصالات والطاقة، علماً بان إيرادات معظم التعاونيات تراجعت،سواءً كانت استهلاكية أو زراعية أو حرفية أو خدماتية.
8. توقف العديد من المشاريع التطويرية في التعاونيات نتيجة عدم وصول الأجهزة والمعدات اللازمة للتشغيل وعدم عقد ورش التدريب والاشراف اللازمة لتشغيل بعض خطوط الإنتاج، وتوقف أنشطة تأهيل معاصر الزيتون، وتوقف اعمال تجهيز بعض المباني.
9. توقف الكثير من المشاريع الإنتاجية بشكل كامل في بعض التعاونيات الحرفية، خاصة تلك العاملة في التصنيع الغذائي، حيث توقف بالكامل إنتاج رب البندورة، وتوقف العمل في كفتيريا أو صالة أفراح لبعض التعاونيات، كما توقف تصنيع الكمبوست في تعاونيات أخرى.
10. تأخرت عملية توريد مدخلات الإنتاج للعديد من التعاونيات الزراعية والحرفية والخدماتية والاستهلاكية، كما تاخر وصول بعض المعدات واللوازم.
11. التأخر في أعمال البناء في بعض التعاونيات الاسكانية الفاعلة.
12. ضعف السيولة المالية عند التعاونيات.
13. تضررت بعض الخدمات ذات العلاقة بتشغيل النساء مثل ضمان المقاصف المدرسية، الامر الذي أدى إلى تلف البضاعة نتيجة الاغلاق، واغلاق خدمات بعض المطاعم التي تديرها تعاونيات.

14. الحد من قدرة التعاونيات على توسيع العضوية او تقديم الخدمات للأعضاء الجدد، كما وتأخرت إجراءات تسجيل وتشغيل تعاونيات جديدة. إضافة إلى ذلك، توجه بعض الأعضاء إلى الانسحاب من التعاونيات بسبب الحاجة إلى قيمة مساهماتهم المالية.
15. عدم قدرة العديد من تعاونيات التوفير والتسليف على تقديم قروض للأعضاء نتيجة ضعف السيولة.
16. تضرر تعاونيات النقل (بيت اكسا، وقطنة) نتيجة توقف حافلات النقل عن العمل، والتزامها بدفع تكاليف التشغيل.

وللتخفيف من الآثار السلبية التي لحقت بالقطاع التعاوني نتيجة جائحة كورونا والنهوض به، يؤمل من الشركاء والمانحين التنسيق فيما بينهم للعمل بشكل منظم ومدروس ومتكامل على توفير الدعم المطلوب (ما أمكن ذلك) للحركة التعاونية، من خلال تنفيذ أنشطة وإجراءات متفق عليها من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة، خاصة بمواضيع المنح والقروض والضرائب والحوكمة، مع ضرورة متابعة الأنشطة المنفذة وتقييم نتائجها من قبل ذوي الاختصاص، والبناء على ذلك عند إعداد الخطط والأنشطة اللاحقة.

6.2. الأهداف والنتائج التي تم تحقيقها خلال الفترة (2017-2019)

خلال الربع الأخير من العام 2016، أجريت تنقلات لعدد من موظفي وزارة العمل ومن ضمنهم موظفي الإدارة العامة للتعاون، نتج عنها وجودة هيئة إدارية جديدة للإدارة المذكورة في مقر الوزارة، والتي لم يكن لديها الخبرة الكافية في مجال اعداد الخطط والتقارير وربطها بالاستراتيجية من جهة، والتي، من جهة أخرى، عملت ضمن أولويات بناء قواعد بيانات موثوقة ونشاطات أخرى ضرورية كمقدمة للمصادقة على القرار بقانون الخاص بالتعاون، ومن ثم انشاء هيئة العمل التعاوني. وفي هذا الخصوص، عمل موظفو التعاون في عدد من الاتجاهات، منها:

1. التعاون مع منظمة العمل الدولية والشركاء في انجاز استراتيجية خاصة بالقطاع التعاوني للفترة (2017-2022)، إضافة إلى وجود هدف استراتيجي خاص بهذا القطاع ضمن استراتيجية وزارة العمل (2017-2022).
2. العمل على توفير قاعدة بيانات تعاونية منقحة وعلى درجة عالية من الدقة من خلال مراجعة وتدقيق السجلات المتوفرة في المقر والمحافظات، إضافة إلى بناء نظام معلومات للتعاونيات بمساعدة وحدة الحاسوب بوزارة العمل.
3. العمل على إعادة تعريف تصنيف التعاونيات العاملة وغير العاملة، وإعداد نماذج خاصة وموحدة للاستخدام، سواءً تلك المتعلقة بالتقارير الشهرية أو تلك المتعلقة بالكشوفات الإحصائية السنوية الخاصة بجمع البيانات الإدارية والمالية عن القطاع التعاوني وجدولتها ونشرها. (انظر موقع الهيئة: http://cwa.pna.ps/CoopsReports.aspx، حيث تتواجد هذه الجداول ضمن أو مرفقة مع التقارير السنوية للنصف الأول من هذه الاستراتيجية).
4. العمل المكثف مع مكتب سيادة الرئيس ومجلس الوزراء للمصادقة على قرار بقانون خاص بالعمل التعاوني فلسطيني، والذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 16/11/2017، وانفاذه بتاريخ 29/12/2017. وتعتبر هيئة العمل التعاوني احدى مخرجات هذا القرار بقانون. إضافة

إلى تجهيز الأرضية لتطبيق القرار بقانون المذكور، والتي منها تأسيس اتحادين تعاونيين قطاعيين، وإعداد مسودات لبعض اللوائح والأنظمة وأدلة الإجراءات.

5. بعد تشكيل هيئة العمل التعاوني، واعتبار قطاع التعاون قطاعاً مستقلاً عن قطاع العمل، عملت الهيئة خلال العام 2018 على تحديث استراتيجية قطاع التعاون للفترة 2019-2022، حيث تم رفعها إلى مجلس الوزراء والمصادقة عليها.

وبالرغم من عديد المعيقات المالية والإدارية التي واجهت الهيئة بعد نشوءها، ومن ضمنها النقص الحاد في أعداد الموظفين الميدانيين والنقص الكبير في الاحتياجات اللوجستية خاصة المقرات ووسائط النقل، الا ان موظفي الهيئة استمروا في تقديم خدمات الاشراف والتوعية والرقابة على التعاونيات ضمن الإمكانيات المتاحة. وعليه، ونتيجة لظهور عدد من العوامل بعد اعداد الاستراتيجية، سيلاحظ وجود تباينات بين ما تم التخطيط له وبين ما تم تحقيقه فعلاً خلال النصف الأول من الاستراتيجية، خاصة في العامين 2017 و 2018، علماً بأن الهيئة، ومنذ العام 2018، بدأت باحتساب العديد من المؤشرات الجديدة والتي لم ترد بالاستراتيجية، خاصة تلك المتعلقة بالوضع المالي للقطاع التعاوني، وعلى رأسها حجم المبيعات. وفيما يلي تفصيل للمقارنة بين النتائج المتوقعة والمتحققة على مستوى الأهداف (استناداً للاستراتيجية 2017-2022).

الهدف الاستراتيجي الأول:

بيئة مؤسساتية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور

1. أثمرت الاتصالات المكثفة لوزارة العمل وشركائها في القطاع التعاوني مع مكتبي سيادة الرئيس ودولة رئيس الوزراء عن مصادقة سيادة الرئيس على القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017، والذي نص صراحة على انشاء هيئة حكومية مستقلة للاشراف والرقابة على القطاع التعاوني تحت اسم هيئة العمل التعاوني، وقد تم انفاذ القانون في شطري الوطن بتاريخ 29/12/2017. الا أن اثنتين من اللوائح المهمة وهما لائحتا التحقيق والتصفية لم يتم اقرارهما من قبل مجلس الوزراء لغاية الآن، مما أخر تنفيذ الإجراءات القانونية ذات العلاقة، فيما تمت المصادقة على لائحة الرسوم، وتم انفاذها من تاريخ إقرارها.
2. أُنجزت عملية تأسيس الهيئة مع بداية انفاذ القرار بقانون (المذكور) بتاريخ 29/12/2017، حيث بذل موظفو الهيئة (الإدارة العامة للتعاون سابقاً) جهوداً مكثفة في البحث عن مقر رئيس للهيئة، وتوفير كافة الاحتياجات الرأسمالية والتشغيلية له، حيث تم الانتقال اليه والعمل من خلاله بتاريخ 1/9/2018.
3. عززت الهيئة كادرها الوظيفي من خلال التواصل مع المؤسسات ذات العلاقة، حيث تم تعيين 19 موظفاً على بند العقود، منهم 3 موظفين بعقود مياومة. إضافة إلى استقطاب (حسب الأصول) 4 موظفين من مؤسسات حكومية أخرى للعمل لديها. وبالرغم من ذلك، ما زالت الهيئة تعاني من نقص كبير في أعداد الموظفين، خاصة الميدانيين، ناهيك عن نقص الخبرة للموظفين الجدد.
4. تم تسجيل اتحادين تعاونيين قطاعيين جديدين، مما رفع من عدد الاتحادات التعاونية القطاعية إلى خمس اتحادات، والتي أصبحت أعضاء في الاتحاد التعاوني العام، الذي تم تشكيله خلال الربع الأول من العام 2018.

5. تم تشكيل مجلس إدارة الهيئة وفقاً للمادة (6) من القرار بقانون سابق الذكر.
6. تواصلت الهيئة مع غالبية المؤسسات ذات العلاقة بالقطاع التعاوني لتعزيز التنسيق بينها وبين هذه المؤسسات، حيث أثمرت هذه الاتصالات عن تعزيز هذه العلاقة بما يخدم التنسيق وتكاملية العمل لتنمية القطاع، كما أثمرت عن توقيع 5 مذكرات تفاهم بين الهيئة وكل من مؤسسة اكسفام، والمركز الفلسطيني للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهيئة مكافحة الفساد، وجمعية الإغاثة الزراعية، وجامعة خضوري.
7. تم انفاذ لائحة الرسوم التي صادق عليها مجلس الوزراء في الربع الأخير من العام 2018. وخلال العام 2019، تم تحصيل مبلغ 21,400 دينار أردني من التعاونيات كرسوم عن الخدمات المقدمة لها، حيث تم إيداع هذا المبلغ في حساب الخزينة العامة لصالح وزارة المالية حسب الأصول.
8. تمت مراجعة قاعدة بيانات التعاون المتوفرة الكترونياً (بصيغة اكسل) وفي السجلات الورقية، وتحديثها بتصويب الأخطاء واستكمال النواقص ما امكن ذلك. وبالتوازي مع ذلك، قامت الهيئة ببناء نظام معلومات للتعاون، ليكون المصدر الرئيس لبيانات القطاع التعاوني.
9. انهاء تصفية وحل أكثر من 230 جمعية تعاونية غير عاملة خلال النصف الأول من الاستراتيجية حسب الأصول.
10. إعداد واستخدام نماذج موحدة لجمع البيانات الرقمية الخاصة بالتقارير الشهرية لإنجاز موظفي الميدان أو الخاصة بأوضاع الجمعيات التعاونية المالية والإدارية، وذلك بهدف توفير أدلة رقمية وقتية وذات مصداقية لطالبيها من داخل الهيئة أو خارجها (مؤسسات وأفراد باحثين). كما ساعدت البيانات المجمعة في إعداد التقارير الشهرية والربعية والسنوية والطارئة.
11. بالتعاون مع المؤسسات الداعمة، تم عقد عدد من ورش العمل للجان الإدارة في التعاونيات في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية لتوعيتهم بأحكام القرار بقانون من جهة، وتبيان اشكال الفساد الإداري والمالي في التعاونيات، وعواقب ممارسته.
12. عقدت ورشة لمدققي الحسابات في الهيئة والمدققين الخارجيين لتوحيد المفاهيم والمعايير المستخدمة عند تدقيق ميزانيات الاتحادات والجمعيات التعاونية، حيث تم التأكيد على ضرورة الالتزام بمخرجات هذه الورشة.
13. بدأت هيئة العمل التعاوني العمل مع الشركاء والمانحين على انشاء كل من معهد التدريب التعاوني وصندوق التنمية التعاوني، وما زال العمل مستمراً، حيث يتوقع انشاء المؤسستين المذكورتين خلال فترة النصف الثاني من هذه الاستراتيجية.
14. أجرت الهيئة مناقشات عصف ذهني مع الشركاء والمانحين (خاصة مؤسسة التعاون الإيطالي) حول إمكانية انشاء بنك تعاوني لخدمة الحركة التعاونية في فلسطين، وسيستمر العمل مع ذوي العلاقة خلال فترة النصف الثاني من الاستراتيجية لتنفيذ هذا المشروع.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن

نفذت العديد من المؤسسات الدولية والأهلية مشاريع تستهدف تعزيز المشاريع والخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية وخاصة الزراعية والحرفية وجمعيات التوفير والتسليف، كما نشطت بعض جمعيات الإسكان في تجنيد موارد مالية للبدء او لتطوير مشاريع الإسكان الخاصة بها. فقد جندت منظمة وي افكت، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولجان العمل الزراعي، وجمعية الإغاثة الزراعية، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة اريج، ومؤسسة كير الدولية، ومؤسسة اكسفام، مجموعة من المشاريع التي ساهمت في تطوير مشاريع جماعية للجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والخدماتية او مشاريع خاصة في بعض الجمعيات، ومن اهم الإنجازات في هذا السياق ما يلي:

- في العام 2019 فقط، وافقت الهيئة على طلبات لعدد 30 تعاونية كي تحصل على منح من مؤسسات مانحة مختلفة.
- أظهرت البيانات المتوفرة من آخر ميزانيات معتمدة ان حجم المبيعات لعدد 178 تعاونية غير اسكانية عاملة في المحافظات الشمالية بلغ نحو 20 مليون دينار اردني.
- ارتفاع عدد العاملين بأجر (كمدراء تنفيذين أو محاسبين أو ...) في التعاونيات من 445 فرداً في العام 2017 إلى 536 فرداً في العام 2019.
- تأهيل مدربين في العمل التعاوني، واعداد ادلة تدريب بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة.
- تنظيم سلسلة من الأنشطة الارشادية والتوعوية للجمعيات التعاونية.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

العمل التعاوني يضم فئات ومجالات عمل جديدة

منذ انشائها، وبهدف التوسع الكمي والنوعي في القطاع التعاوني الفاعل، وضعت هيئة العمل التعاوني نصب عينيها ادراج المهام التوعوية لأهمية العمل التعاوني في تحسين الدخل وتخفيض التكاليف ضمن خططها لتشمل كافة فئات المجتمع، وبما في ذلك الفئات النسوية والشبابية وذوي الإعاقة والأسرى المحررين، كما تشمل فئات السكان في المنطقة «ج»، والمناطق القريبة من الجدار، وذلك بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بين المواطنين. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الأعضاء في التعاونيات المصنفة عاملة في المحافظات الشمالية من 38515 فرداً في العام 2017 إلى 39370 فرداً في العام 2019، كما ارتفعت نسبة الاناث بين هؤلاء الأعضاء من 27.6% في العام 2017 إلى 30.9% في العام 2019. كذلك، تم تأسيس تعاونيات بتخصصات جديدة. وفي هذا السياق، تم خلال النصف الأول من فترة الاستراتيجية انجاز ما يلي:

1. تسجيل اتحادين تعاونيين قطاعيين واتحاد تعاوني عام.
2. تسجيل 53 جمعية تعاونية، من ضمنها 11 تعاونية نسائية و14 تعاونية ذكورية. كما توزعت حسب النشاط الاقتصادي الرئيس بالشكل: زراعة (16)، إسكان 18، خدمات (9)، حرف (6)، استهلاكي (4).
3. تسجيل تعاونيات بتخصصات جديدة، منها: الجمعية التعاونية لمزارعي الفراولة، وجمعية الأسرة التعاونية للخدمات (مطعم)، وجمعية الأوفياء لخدمات أصحاب مكاتب التكسي التعاونية، وجمعية نقاء التعاونية لمعالجة المخلفات الالكترونية، وجمعية القدس الطبية التعاونية.
4. ضمن نشاطاتها التوعية الجديدة، نفذت الهيئة 34 زيارة توعوية إلى مؤسسات نسوية وشبابية ومؤسسات ذوي إعاقة، وحثتهم على تسجيل تعاونيات في مجالات عمل جديدة.
5. تم تنفيذ 75 زيارة إلى المدارس والجامعات لنشر الوعي بالفكر التعاوني والمبادئ والقيم التعاونية، واهميتها التنموية على المستويين الفردي والكلي.
6. توفير البيانات والمعلومات التعاونية لعدد ثلاثة باحثين، حيث استخدموها في إعداد ثلاث دراسات ذات علاقة بالعمل التعاوني. علماً بأن هذه الدراسات أنجزت لصالح 3 مؤسسات مختلفة، وجميعها لديها اهتمام بالعمل التعاوني النسوي.
7. بالتعاون مع بعض المؤسسات المانحة، تمت طباعة القرار بقانون إضافة إلى مطويتين وبوستر، وقد تم توزيع مئات من كل منها على التعاونيات والمؤسسات ذات العلاقة كوسائل توعوية وارشادية.

قيمة عدد من المؤشرات المخطط لها والمتحققة خلال سنوات الاستراتيجية الثلاثة الأولى.

المؤشر	سنة 2017			سنة 2018			سنة 2019		
	المتوقع	المحقق	الفجوة	المتوقع	المحقق	الفجوة	المتوقع	المحقق	الفجوة
عدد الميزانيات المدققة	450	394	-12.4	460	437	-5.0	500	448	-10.4
عدد اجتماعات الهيات العامة	450	340	-24.4	460	397	-13.7	500	263	-47.4
عدد الاستشارات القانونية	300	na	na	320	na	na	400	495	23.8
عدد التعاونيات التي سجلت	30	13	-56.7	20	23	15.0	25	20	-20.0
عدد التعاونيات قيد التحقيق	100	84	-16.0	120	32	-73.3	120	19	-84.2
عدد التعاونيات التي صوبت أوضاعها	40	na	na	50	na	na	50	16	-68.0
عدد التعاونيات التي تم نشر الغاءها	30	70	133.3	35	34	-2.9	35	38	8.6
عدد الموظفين الذين تم تدريبهم	10	0	-100.0	15	6	-60.0	15	19	26.7
عدد أعضاء التعاونيات الذين تم تدريبهم	430	300	-30.2	450	150	-66.7	450	200	-55.6

7.2. مبادرات الحركة التعاونية للمساهمة في التخفيف من آثار جائحة كورونا

بالرغم من ضعف الإمكانيات المادية للتعاونيات في فلسطين بشكل عام، وتأثر خدماتها ومشاريعها من الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من الجائحة، الا أن العديد من التعاونيات وفي اطار التزامها في قيم ومبادئ العمل التعاوني، وخاصة قيمة التضامن ومبدأ العمل التعاوني، قد ساهمت في الجهود الوطنية الرسمية والشعبية الرامية للحد من آثار الجائحة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الفلسطيني. وتركزت مبادرت التعاونيات المجتمعية في التبرعات النقدية المباشرة للاسر المحتاجة، وللمؤسسات الوطنية ذات العلاقة، وتقديم الطرود الغذائية للاسر، وتوزيع منتجات التعاونيات الزراعية والحرفية، وتأجيل المستحقات المالية على الأعضاء وغير الأعضاء، بالإضافة إلى دور بعض التعاونيات في تجنيد متطوعين لدعم لجان الطوارئ في القرى والأحياء.

قدر تقرير صادر عن هيئة العمل التعاوني في الثلث الأول من شهر أيار، وبناء على معلومات أولية من المحافظات الشمالية بان 71 تعاونية قد ساهمت في تنفيذ 106 مبادرات مجتمعية، تقدر قيمة هذه المبادرات بحوالي مليون شيكل، وقد استفاد منها مجموعة من الأسر المحتاجة بشكل مباشر، وصندوق وقفة عز، ولجان الطوارئ وغيرها من اللجان، والمحجور عليهم ومرضى الكورونا، بالإضافة إلى أعضاء التعاونيات وأسرهم.

التعاونيات الاستهلاكية: ساهمت في توزيع مئات الطرود الغذائية على العائلات المحتاجة من خلال لجان الطوارئ في المحافظات بالاضافة إلى مواد التعقيم والتنظيف، كما رفعا سقف الدين والبيع بسعر التكلفة لكثير من المواد الأساسية، وصرفت كامل الرواتب للعمال في جميع الجمعيات الاستهلاكية التعاونية، وساهمت في حملة تبرعات ومساعدات تم تنظيمها خلال شهر رمضان.

التعاونيات الزراعية والحرفية: ساهمت بالتبرع بالخضار الطازجة إلى المناطق الموبوءة بالكورونا، وتوزيع سلات غذائية على الأسر المحتاجة، وتوزيع دجاج لاحم للأسر المستورة، وتوزيع منتجات تعاونية غذائية مثل المفتول، ودبس العنب، والخبز، والعسل، والزيت، وتوزيع انتاج التعاونيات من العسل والفراولة على المحجورين في غزة والضفة. والمساهمة في حملات التوعية المجتمعية، وإصدار مواد ارشادية للتعامل مع جائحة كورونا، وتوزيع وجبات غذائية على المحجورين في المدارس بقطاع غزة، وتأجيل الذمم المالية للاعضاء.

تعاونيات التوفير والتسليف: ساهمت في مساعدة الاسر المحتاجة لاقامة مشاريع منزلية صغيرة مدرة للدخل، وأقرت اجراءات للتخفيف عن الاعضاء بما يشمل تسهيلات لسداد القروض والسلف بما يتناسب مع ظروفهم المادية بشكل خلاق تجاه خطط وإجراءات الاستجابة الوطنية ل COVID0-19

القسم الثالث

المسير إلى المستقبل

القسم الثالث

المسير إلى المستقبل

1.3. طموح الشركاء، رؤية القطاع التعاوني

« قطاع تعاوني منتج وريادي، مستقل بذاته، وملتزم بالمبادئ والقيم التعاونية»

سنعمل جميعاً، وعلى أسس الشراكة الحقيقية القائمة على الشفافية وتبادل المعرفة والمعلومات والمساءلة والتوافق على أولويات القطاع التعاوني التي تساهم في تعزيز دور القطاع التعاوني في الأولويات الوطنية والمساهمة الفاعلة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصة الأهداف التي تتعلق في الحد من الفقر والقضاء على الجوع وخلق فرص العمل وتوفير الخدمات النوعية وحماية البيئة.

اننا نؤمن بان القطاع التعاوني الفلسطيني الذي استمر في خدمة اعضاءه والمجتمع الفلسطيني لأكثر من 90 سنة قادر على ان يستمر ويعتمد على نفسه في تجاوز العقبات، سواءً تلك التي تخصه او تلك التي يفرضها عليه السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام. واننا، أيضاً، نؤمن ان الشراكة الحقيقية بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين كفيلة بان تكون الحركة التعاونية بارزة في معظم القطاعات وعلى مستوى دول المنطقة، سواءً في عدد الأعضاء او في نوعية واهمية الخدمات التي تقدمها للأعضاء وللمجتمع.

نطمح في الوصول إلى تعاونيات تنمي..

- المساهمة في تعزيز صمود المجتمع.
- التشغيل الذاتي والأنشطة المولدة للدخل والتوظيف اللائق المستدام.
- الموارد البشرية والمعارف للاعضاء والمجتمع.
- خدماتها المقدمة للاعضاء على أسس تجارية.
- قدراتها التنافسية وفرص وصولها للأسواق.
- ادخاراتها واستثماراتها في خدمة الأعضاء.
- قدرتها على تحسين رفاهية الأعضاء والمجتمع.

2.3. رسالة هيئة العمل التعاوني (مهمتنا)

« نعمل على تعزيز دور القطاع التعاوني ليكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع قاعدة الاتحادات والجمعيات التعاونية الفاعلة والنشيطة كماً ونوعاً، وذلك من خلال العمل الدؤوب في تشجيع وتنظيم وتنمية العمل التعاوني، والحفاظ على تطبيق مبادئ وقيم التعاون العالمية، وتعزيز ممارسة الحكم الرشيد في مؤسسات القطاع التعاوني»

نقدم الخدمات الاشرافية والرقابية والارشادية لإنجاح الإتحادات والجمعيات التعاونية وتعزيز دورها التنموي اقتصادياً واجتماعياً، وذلك من خلال تقديم خدمات مميزة للأعضاء التعاونيين من كلا الجنسين بمهنية وشفافية عالية.

تلتزم الهيئة في تحديد دورها واختصاصاتها وبرامجها وفي هيكليتها على الأهداف والمهام التي حددها لها القرار بقانون رقم (20) لسنة 2017م بشأن الجمعيات التعاونية، وتسترشد بما لا يتعارض مع توصية رقم (193) لمؤتمر العمل الدولي بشأن تعزيز التعاونيات والصادرة عن منظمة العمل الدولية. وفي هذا الاطار، سيكون دور هيئة العمل التعاوني ومساهمتها في تحقيق رؤية القطاع التعاوني كما يلي:

- حماية الهوية التعاونية المتمثلة بتعريف ومبادئ وقيم العمل التعاوني.
- إيجاد بيئة تشريعية ومؤسساتية واقتصادية واجتماعية ممكنة للافراد وأصحاب المشاريع الصغيرة لتكوين وتسجيل تعاونيات في جميع القطاعات، وبما يتوافق مع السياسات الوطنية العليا، ومع أسس المساعدة الذاتية، وان يتم تسجيل التعاونيات بشكل سريع ومبسط وغير مكلف.
- تفعيل الرقابة على التعاونيات بما يكفل حقوق الأعضاء ويحترم استقلاليتها ويتماشى مع القانون.
- إيجاد آليات لتعزيز مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستضعفة في العمل التعاوني.
- تقديم اقتراحات لتبني سياسات تحفز وتدعم اعمال التعاونيات، وبما يساهم في تحقيق السياسات الوطنية ذات الأولوية.
- ضمان توفير آليات للتنسيق بين جميع الشركاء وتوفير المعلومات والمعرفة اللازمة لجميع المعنيين بشفافية ومسؤولية.
- تسهيل وصول التعاونيات للأسواق والقروض والائتمانات والتدريب.
- نشر ثقافة العمل التعاوني في المجتمع الفلسطيني.
- إيجاد آليات لتفعيل التضامن ما بين التعاونيات من جهة، وما بين التعاونيات والمجتمع من جهة أخرى.

3.3. القيم الناظمة لعمل القطاع التعاوني

وفقاً للحلف التعاوني الدولي، تتمثل القيم التعاونية بكل من التالية:

1. المساعدة الذاتية: في التعاونيات، يساعد الناس بعضهم البعض بينما يساعدون أنفسهم من خلال العمل معاً لتحقيق المنفعة المتبادلة.
2. المسؤولية الذاتية: يتصرف الأعضاء داخل التعاونيات بمسؤولية عالية ويلعبون دورهم كاملاً في تنمية وتطوير تعاونيتهم.
3. الديمقراطية: تبنى وتنظم التعاونية بحيث يتحكم الأعضاء في ادارتها، من خلال انتخابات ديمقراطية بحيث يكون للعضو المتمتع الواحد صوت واحد مهما بلغت قيمة مساهماته.
4. المساواة: تتساوى الحقوق والمزايا الخاصة بالأعضاء المسجلين في التعاونية، كل حسب مساهمته.
5. العدالة: تعمل التعاونيات على التعامل مع الأعضاء بعدل وإنصاف في الجانبين المالي والإداري.
6. التضامن: يتضامن الأعضاء التعاونيون فيما بينهم بحيث يدعمون بعضهم البعض، سواءً داخل التعاونية الواحدة أو فيما بين التعاونيات.

وانسجاماً مع تراث مؤسسي التعاونيات، فإن القيم الأخلاقية التي يؤمن بها أعضاء التعاونيات تتمثل في: الصدق، والصراحة، والمسؤولية الاجتماعية، والاهتمام برعاية الآخرين.

القسم الرابع

التغيير المنشود (النتائج والسياسات)

القسم الرابع

التغيير المنشود (النتائج والسياسات)

سيتركز عمل الشركاء خلال السنوات الثلاث القادمة (2021-2023) على تحقيق ثلاثة اهداف كفيلة بإنجاز تقدم ملموس باتجاه تحقيق الرؤيا القطاعية (انظر الملحق رقم 2، مؤشرات قياس النتائج حسب الأهداف الاستراتيجية الثلاثة) . وستلتزم هيئة العمل التعاوني والشركاء برزمة من السياسات والتدابير تجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة.

1.4. الهدف الاستراتيجي الأول: بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور

تشمل البيئة المؤسساتية الإطار التشريعي الناظم للقطاع التعاوني، وآليات التنسيق القطاعي وعبر القطاعي التي تمس القطاع التعاوني، وخدمات الأعمال المتوفرة لخدمة القطاع التعاوني بما في ذلك خدمات التمويل، والثقافة التعاونية في المجتمع، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء وتطور الحركة التعاونية.

ونظراً لأن سريان مفعول القرار بقانون رقم 20 لسنة 2017 بدأ مع بداية العام 2018، ولأن الأولوية في العامين 2018 و2019 كانت مخصصة للعمل على الإجراءات التأسيسية للهيئة في المركز من النواحي المختلفة، وبما في ذلك تشكيل مجلس إدارة الهيئة، وتعزيز العلاقات التنظيمية والتنسيقية مع الشركاء والداعمين، سيستمر العمل خلال الفترة (2021-2023) في اطار الخطة الاستراتيجية على توفير بيئة مؤسساتية ممكنة للعمل التعاوني ولمتطلبات تطوره ونموه، وعلى تعزيز قدرة القطاع للاعتماد على ذاته ومقدراته بما يضمن تحقيقه لاستقلاليته واستمراريته المالية في إطار المبادئ التعاونية التي يجب ان يجسدها ويمثلها.

كما تشمل النشاطات المتعلقة بهذا الهدف استكمال واقرار منظومة التشريعات المنظمة للعمل التعاوني (اللوائح والانظمة التنفيذية ومراجعة مواد القرار بقانون)، وانشاء كل من صندوق التنمية التعاوني ومعهد التدريب التعاوني والبنك التعاوني، والاستمرار في مأسسة آليات التنسيق القطاعي بالاستثمار في البناء على ما هو قائم من أجسام تنسيقية ودمجها، وتطوير نوعية وحجم الخدمات المقدمة للحركة التعاونية كالتدريب والاستشارات الإدارية وخدمات تطوير الأعمال، بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي بمبادئ وأهمية العمل التعاوني. ومن المهم بمكان تطوير الجهود والعمل المشترك بين الهيئة والمؤسسات العاملة في القطاع التعاوني بشراكة حقيقية وبمنهجية الإدارة المرتكزة على النتائج والأثر، وبجميع عناصرها لما لها من أثر على تحقيق الكفاءة والفاعلية والاستدامة في إدارة القطاع. وسينظم عمل الهيئة والشركاء مجموعة من السياسات التي ستسرع في الوصول إلى بيئة مؤسساتية وتشريعية ممكنة للتعاونيات واهم هذه السياسات ما يلي:

1. الإسراع في إقرار الهيكل التنظيمي للهيئة والوصف الوظيفي لكافة المسميات الوظيفية الواردة في الهيكل الوظيفي.
2. الإسراع في اعداد كافة اللوائح والأنظمة والتعليمات المفسرة لجميع مواد القرار بقانون.
3. تسريع وتبسيط إجراءات تسجيل التعاونيات، وخاصة في القطاعات التي تلامس السياسات الوطنية والفئات المستضعفة.
4. تفعيل آليات التدقيق والرقابة الداخلية والخارجية على الأداء التعاوني من جوانبه الإدارية والمالية والمرتبطة بمفهوم ومبادئ العمل التعاوني، وكذلك التدقيق على شروط العضوية.
5. تسريع إجراءات تصفية وإلغاء تسجيل أي جمعية تعاونية ليس لديها أي نشاط أو مشروع اقتصادي أو اجتماعي تعاوني.
6. تسريع انشاء المؤسسات والهيئات والإدارات الداعمة للقطاع التعاوني.
7. تضمين الفكر التعاوني في الأنشطة المنهجية واللامنهجية في المؤسسات التعليمية.
8. التنسيق الفعال بين جميع الشركاء في القطاع التعاوني بما يشمل تعزيز المعرفة وتبادل المعلومات والشفافية.
9. بناء التخطيط القطاعي وجميع القرارات السياساتية والتنفيذية المرتبطة بالتدخلات في القطاع التعاوني استناداً إلى معلومات تحليلية دقيقة ومحدثة حول واقع وأداء الجمعيات التعاونية المسجلة.
10. ايجاد سياسات عامة تشجع الشراء من التعاونيات ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي الاخرى ضمن سياسات الشراء العام.
11. توفير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لتفعيل دور هيئة العمل التعاوني، والاتحادات التعاونية، والدوائر المختصة في العمل التعاوني في الوزارات المعنية.
12. وضع تدابير خاصة لمواجهة الطوارئ والكوارث والأزمات التي تضر في الحركة التعاونية ومنتجاتها وخدماتها.
13. رفع جاهزية الحركة التعاونية وهيئة العمل التعاوني والشركاء في التعامل مع آثار جائحة كورونا واي اغلاقات مستقبلية وخاصة وخاصة في وسائل التواصل عن بعد.

وفي اطار السياسات أعلاه، ستعمل هيئة العمل التعاوني والشركاء للوصول إلى 7 نتائج قطاعية من خلال رزمة التدخلات الواردة في الجدول ادناه.

النتيجة القطاعية	التدخلات السياساتية
1.1. منظومة تشريعية عصرية، شاملة ومتكاملة تحكم وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني	1. استكمال تعديل القرار بقانون. 2. اعداد مقترح لنظام عمل المعهد التعاوني وصندوق التنمية التعاوني. 3. اصدار أدلة للاسترشاد بها عند تأسيس الجمعيات التعاونية في القطاعات المختلفة. 4. إعداد نموذج نظام للقطاعات التعاونية. 5. إصدار التعليمات المتعلقة بتقييم الموجودات واندماج الجمعيات. 6. اعداد دليل إجراءات لتنظيم العمل التعاوني (الخدمة بين التعاونيات والهيئة، ودوائر الهيئة فيما بينها)، ويتوافق مع قانون التعاون الفلسطيني.
2.1. معهد تدريب تعاوني فاعل ويوفر برامج تدريبية وخدمات تطوير اعمال معتمدة وذات جودة عالية للمرشدين التعاونيين ومدققي الحسابات ولأعضاء لجنة الإدارة وللطواقم التنفيذية في الجمعيات والاتحادات التعاونية	1. اعداد دراسة احتياجات تدريبية شاملة لجميع مكونات القطاع التعاوني. 2. اعداد منهاج تدريبي خاص بالعمل التعاوني. 3. عقد برامج تدريبية قصيرة ومتوسطة المدى في الضفة الغربية وقطاع غزة. 4. تطوير برنامج تدريب مرافقة في مجال خدمات الاعمال. 5. بناء قدرات للفئة المستهدفة من خلال الوصول للسوق، التمويل، إدارة المشاريع، الحوكمة، الأنظمة المالية والإدارية. 6. توفير الأمور اللوجستية والموارد البشرية من أجل تأسيس معهد التدريب التعاوني. 7. اعداد الأنظمة المالية والإدارية ودليل الإجراءات اللازم لعمل المعهد.
3.1. المجتمع الفلسطيني يؤمن بأهمية العمل التعاوني المبني على المنفعة المتبادلة ومبادئ العمل التعاوني ويساهم في دعم الجمعيات التعاونية.	1. حملات تعاونية ارشادية مجتمعية تم إطلاقها على مستوى المؤسسات التعليمية لتعكس وعياً مجتمعياً متزايداً بالعمل التعاوني ومبادئه. 2. حملات إعلامية في وسائل الاعلام الرسمي والخاصة حول أهمية ومجالات العمل التعاوني. 3. تثقيف تعاوني لأعضاء التعاونيات الحاليين. 4. إصدارات دورية حول مفهوم ومبادئ العمل التعاوني. 5. توقيع اتفاقيات شراكة مع وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والجامعات لتضمين التعليم التعاوني في المناهج الدراسية.

وفي اطار السياسات أعلاه، ستعمل هيئة العمل التعاوني والشركاء للوصول إلى 7 نتائج قطاعية من خلال رزمة التدخلات الواردة في الجدول ادناه.

النتيجة القطاعية	التدخلات السياساتية
4.1. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة.	1. تشكيل إطار عمل اجرائي واضح بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص وذات العلاقة مع القطاع التعاوني (وزارة العمل، الزراعة، الاسكان، الاقتصاد،... الخ). 2. عقد مؤتمر سنوي للقطاع التعاوني. 3. وضع آلية تنسيق فاعل ما بين الهيئة والاتحادات التعاونية. 4. تنفيذ نظام رقابة وتقييم (نظام معلومات التعاون) للعمل التعاوني يضم جميع الأطراف. 5. اعداد دروس مستفادة يتم تعميمها في مجال العمل التعاوني. 6. خطة عمل سنوية للقطاع التعاوني. 7. استحداث مجموعة العمل لقطاع العمل التعاوني (المانحون). 8. تفعيل لجنة التنسيق لقطاع العمل التعاوني.
5.1. تأسيس صندوق التنمية التعاوني.	1. تطوير اللوائح والانظمة الادارية والمالية والتشغيلية والنظام القانوني لعمل الصندوق. 2. حملة لتخصيص الموارد اللازمة لتشغيل صندوق تنمية القطاع التعاوني. 3. 3. تجهيز وبناء قدرات الصندوق بالموارد اللازمة من اللوجستيات والموارد البشرية.
6.1. هيئة العمل التعاوني والاتحادات التعاونية تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والاهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني.	1. توفير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للقيام بمهام هيئة العمل التعاوني. 2. إعداد وتنفيذ برنامج تدريب مستمر لمرشدي هيئة العمل التعاوني في مجال تقييم ومراجعة أعمال التعاونيات، وإعداد الجدوى الاقتصادية وخطط تطوير الاعمال. 3. تطوير نظام معلومات محوسب قادر على توفير بيانات ومعلومات تعاونية شاملة ومحدثة لطالبيها حول واقع وأداء الاتحادات والتعاونيات المسجلة. 4. تطوير الإجراءات والسياسات الداخلية فيما يتعلق بتنظيم العمل التعاوني. 5. إعداد وتنفيذ برنامج مستمر لبناء قدرات الاتحادات التعاونية القطاعية.
7.1. هيئة العمل التعاوني والشركاء والمانحين يتشاركون الجهود لتأسيس بنك تعاوني فلسطيني	1. اعداد وإقرار النظام القانوني للبنك التعاوني. 2. توفير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للقيام بتأسيس البنك التعاوني. 3. اعداد نظام اداري ومالي لعمل البنك التعاوني.

2.4. الهدف الاستراتيجي الثاني: أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن

إن استمرار الهيئة في متابعة الإشراف على الجمعيات التعاونية ومراقبة أداءها الإداري والمالي، سيمكن من تحديد التعاونيات غير المصوبة لأوضاعها الإدارية و/أو المالية، وبالتالي العمل على اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لحملها على تصويب أوضاعها، والعمل على بناء قدراتها ما أمكن ذلك، والا سيتم العمل بمواد القانون المتعلقة بأعمال التصفية وإلغاء للتعاونيات التي لم تقم بتصويب أوضاعها. ان هكذا إجراءات ستساعد في حوكمة القطاع التعاوني، وتحسين أداءه الاداري والمالي من حيث تحقيق فائض تشغيلي من جهة، وتحسين ممارساته الإدارية من جهة أخرى، وخاصة فيما يتعلق بخدمة الاعضاء. وفي هذا السياق، سيتم العمل مع جميع الشركاء وبشكل توافقي ومنهجي على مساعدة الجمعيات التعاونية الفاعلة كي تتمكن من بناء قدراتها الإدارية والمالية، وتتحول إلى منشآت اقتصادية تملك رأس مال ذاتي يمكنها من إنشاء وتطوير خدمات تتلاءم مع احتياجات أعضاءها، وكفيلة بتغطية نفقاتها التشغيلية، وقادرة على تحقيق فائض من هذه العمليات. وسيتضمن هذا العمل تقديم المساعدات الفنية والقانونية للتعاونيات لتصويب أوضاع العضوية فيها، وتحديد احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات، وإعداد دراسات الجدوى وخطط العمل لإنشاء وتطوير مشاريع اقتصادية تستجيب لاحتياجات الاعضاء، ومساعدتها لاستقطاب التمويل الذاتي والخارجي لجعل هذه المشاريع حقيقة واقعة. وفي هذا السياق، ستلتزم هيئة العمل التعاوني والشركاء برزمة سياسات من اجل تعزيز أداء ودور التعاونيات في تلبية احتياجات الأعضاء، منها:

1. تنظيم وتطوير قطاع خدمات الأعمال الخاص بالاتحادات والجمعيات التعاونية ليقدم خدمات متكاملة لتطوير اعمال الجمعيات التعاونية (خطط عمل، خطط استراتيجية، استراتيجيات واتفاقيات تسويق، استشارات شراء جماعي، ادلة جودة، أنظمة عمل، استشارات قانونية وضريبية، دراسات سوق، شهادات جودة وعلامات تجارية لمنتجاتها...)
2. تحفيز المؤسسات المالية لزيادة نسبة القروض التي تخصصها لغايات إقراض الجمعيات التعاونية وتخصيص صناديق خاصة في تمويل الجمعيات التعاونية وتحفيز ونشر فكر التوفير والتسليف الجماعي داخل الجمعية .
3. تطوير مواصفات المنتجات والخدمات التعاونية للوصول إلى منتجات وخدمات بجودة ثابتة ومنافسة
4. تقديم الدعم الفني للجمعيات التعاونية المتعثرة والراغبة في تطوير نفسها، لمساعدتها في تطوير مشاريعها التعاونية حسب احتياجات أعضائها.
5. الحد من منافسة منتجات وخدمات التعاونيات لنفسها في السوق المحلي من خلال نشر النهج العنقودي وتكتلات الانتاج لنفس المنتج.
6. اتباع سياسة نهج سلسلة القيمة في تحليل وتطوير اداء الجمعيات كنظرة شمولية وتحديد التدخلات في العمل معها.

7. وضع تدابير خاصة لدعم وبناء القدرات للاتحادات والجمعيات التعاونية الفاعلة في مجال تقديم الخدمات للاعضاء والمجتمع في مناطق العناقيد التي تم إقرارها من الحكومة وخاصة محافظات قلقيلية والاغوار وطوباس (عنقود زراعي)، منطقة بيت لحم والقدس (عنقود صناعي)، منطقة رام الله (عنقود خدمات)، منطقة الخليل ونابلس (العنقود الصناعي)، ويشمل ذلك توجيه المنح والمساعدات والتدريب للجمعيات الفاعلة في هذه المناطق.

وفي اطار السياسات أعلاه، ستعمل هيئة العمل التعاوني والشركاء للوصول إلى خمس نتائج قطاعية من خلال رزمة التدخلات الواردة في الجدول ادناه.

النتيجة القطاعية	التدخلات السياساتية
1.2. الجمعيات التعاونية تصوب أوضاعها المالية والادارية بما يتوافق مع القانون ومبادئ العمل التعاوني وخاصة في مجال العضوية.	1. تقييم مستمر لأداء التعاونيات الحالية. 2. تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على التعاونيات. 3. وضع سياسات تساعد التعاونيات على تصويب أوضاعها. 4. متابعة قانونية لتصويب أوضاع التعاونيات ادارياً ومالياً. 5. مراجعة الأنظمة الداخلية للتعاونيات بما يتوافق مع التغييرات على عملها. 6. تنفيذ تدخلات تهدف إلى زيادة العضوية في التعاونيات وتصويب أوضاعها. 7. تطوير دليل ومواصفات مرجعية للممارسات التعاونية الجيدة بالاستناد إلى مبادئ العمل التعاوني.
2.2. الجمعيات والاتحادات التعاونية لديها مشاريع تعاونية تقوم على تعامل أعضاءها (خدمة الأعضاء)، وتحقق فائض.	1. مراجعة المشاريع التعاونية الحالية للتعاونيات، ووضع توصيات حول ملاءمتها وفرص تطويرها. 2. تنفيذ برنامج مستمر لتقديم خدمات تطوير الاعمال للتعاونيات. 3. وضع آليات لتوفير التمويل المناسب لتنمية وتطوير مشاريع التعاونيات. 4. تيسير عمليات التسويق والشراء للتعاونيات. 5. وضع سياسات وطنية لزيادة تنافسية منتجات التعاونيات. 6. ترويج منتجات التعاونيات. 7. وضع مواصفات خاصة لمنتجات التعاونيات. 8. بناء قدرات التعاونيات في مجال جودة المنتج. 9. إعداد دراسات متجددة حول احتياجات أعضاء التعاونيات. 10. تفعيل دور وسائل الاعلام لتعزيز المشاريع التعاونية. 11. تعزيز رؤية الشراء العام الحكومي من التعاونيات. 12. توضيح جزئية الضرائب في الأنظمة.....

وفي اطار السياسات أعلاه، ستعمل هيئة العمل التعاوني والشركاء للوصول إلى خمس نتائج قطاعية من خلال رزمة التدخلات الواردة في الجدول ادناه.

النتيجة القطاعية	التدخلات السياساتية
3.2. لجنة الإدارة وهيئات الرقابة في التعاونيات المسجلة لديها المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة أدوارها وتحمل مسؤولياتها حسب النظام الداخلي وطبيعة عمل الجمعية.	1. مراجعة الأنظمة الداخلية والإدارية للتعاونيات، وخاصة فيما يختص بدور الهيئات العامة والإدارة التنفيذية. 2. بناء قدرات مستمر لأعضاء لجنة الإدارة ولجان الرقابة حول التشريعات الناظمة للعمل التعاوني. 3. برنامج بناء قدرات مستمر لأعضاء لجنة الإدارة ولجان الرقابة المنتخبة حديثاً. 4. زيارات تبادلية بين لجان الإدارة في التعاونيات. 5. زيارات دورية وتغذية راجعة من هيئة العمل التعاوني حول مدى التزام لجنة الإدارة وهيئات الرقابة بالقوانين. 6. تفعيل دور لجان الرقابة، وتفعيل مشاركة الشباب والنساء في لجان الإدارة.
4.2. الجمعيات التعاونية تلتزم في تطبيق أنظمة منسجمة مع أفضل الممارسات في العمل التعاوني.	1. تدريب مستمر للجان الإدارة وموظفي التعاونيات في مجالات الإدارة والمالية والتوريدات الخاصة في العمل التعاوني. 2. تطوير نماذج وادلة خاصة في السياسات الإدارية والمالية والمشتريات والمبيعات والتوثيق في العمل التعاوني. 3. تدريب مستمر للتعاونيات لتطوير سياساتها وأنظمة المعلومات. 4. مراجعة وتطوير استراتيجيات وخطط عمل التعاونيات. 5. بناء أنظمة التوثيق والمعلومات الخاصة في التعاونية وخاصة فيما يتعلق بتعاملات الأعضاء.
5.2. التعاونيات لديها قدرات مالية عالية	1. تنفيذ برنامج لتوفير القروض الميسرة والخدمات المالية للتعاونيات. 2. وضع آليات ومعايير واضحة لتنسيق المساعدات والمنح للتعاونيات. 3. اعتماد أنظمة مالية محدثة من خلال توفير برامج ممكنة لربطها مع برامج الهيئة. 4. برنامج مستمر لتدريب أمناء الصناديق في التعاونيات. 5. اعداد دليل إجراءات مالي موحد للتعاونيات.

3.4. الهدف الاستراتيجي الثالث: العمل التعاوني يضم فئات ومجالات عمل جديدة

لتحقيق هذا الهدف ستقوم الهيئة بالتعاون مع الشركاء في بذل المزيد من الجهود لتوسيع قاعدة العمل التعاوني كماً ونوعاً، حيث سيعملون على التوسع والانتشار في العمل التعاوني ليشمل فئات الشباب والنساء والفئات المهمشة والرياديين في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل قطاع التكنولوجيا والاتصال ونماذج جديدة في السكن والخدمات العامة، وايضاً يشمل التوسع في مجالات العمل التعاوني الحالية في الزراعة والسكن والخدمات والمجالات الحرفية والاستهلاكية والبيئة واعادة التدوير والطاقة المتجددة. وفي هذا السياق، ستعمل الهيئة على انجاز ما يلي:

1. التنسيق والعمل مع الجمعيات النسوية، والشبابية، والمجلس الأعلى للشباب والرياضية، والاتحاد العام للمرأة، والاتحادات التعاونية، لتطوير أفكار مشاريع ومبادرات تعاونية في مجالات جديدة.
2. توفير الدراسات اللازمة حول آفاق العمل التعاوني في مجالات جديدة.
3. رفع جاهزية الاتحادات التعاونية والمؤسسات المعنية في تنمية الحركة التعاونية والتنسيق مع هيئة العمل التعاوني في مجال تسجيل الجمعيات التعاونية على اسس سليمة.
4. توعية الشباب في الجامعات والمدارس وأصحاب القرار والمؤسسات حول أهمية العمل التعاوني.
5. اتباع سياسة نهج التجريب في نشر انماط تعاونية جديدة وغير تقليدية.
6. تشجيع المبادرين والمبادرات لتأسيس تعاونيات في المناطق المستهدفة في العناقيد، وبشكل محدد سيتم تشجيع ودعم تشكيل تعاونيات في المناطق التي اعلن فيها عن تأسيس العنقود الصناعي، والعنقود الزراعي، والعنقود السياحي، وعنقود تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعنقود الخدمات،...، وأي عناقيد أخرى تقرها الحكومة.
7. تشجيع ونشر وتطوير الجمعيات الاستهلاكية، خصوصا في المدن والتجمعات السكانية ذات التعداد السكاني الكبير.

وفي اطار السياسات أعلاه، ستعمل هيئة العمل التعاوني والشركاء للوصول إلى ثلاث نتائج قطاعية من خلال رزمة التدخلات الواردة في الجدول ادناه.

النتيجة القطاعية	التدخلات السياساتية
1.3. المؤسسات المعنية بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة وذوي الإعاقة لمختلف الفئات العمرية تدعم مبادرات ريادية لتأسيس جمعيات تعاونية أو الانخراط في جمعيات قائمة على مبادئ ومفهوم العمل التعاوني.	1. تنظيم حملات توعوية قطاعية حول التعاونيات، واهميتها للمؤسسات المعنية في تمكين فئات الشباب والنساء وذوي الاعاقة. 2. إعداد دراسات حول قطاعات معينة واعدة للعمل التعاوني. 3. دعم مبادرات الخريجين الرامية إلى تأسيس تعاونيات حرفية او عمالية. 4. تنفيذ برامج وطنية وإقليمية لتبادل المعرفة والخبرة في التعاونيات الريادية. 5. إعطاء الأولوية بربط العمل التعاوني بتوجيهات الحكومة فيما يتعلق بالخطة العنقودية (ترويج العمل التعاوني في الخطط العنقودية). 6. تنفيذ تدخلات تدعم باتجاه أن يكون النموذج التعاوني يتوافق مع توجهات الشباب.
2.3. الهيئة والاتحادات تعمل على تعزيز الحركة التعاونية، وتيسير عملية تأسيس التعاونيات القطاعية على أسس تعاونية حقيقية.	1. مراجعة إجراءات تسجيل التعاونيات. 2. تعميم إجراءات تسجيل التعاونيات. 3. رعاية مبادرين محليين لتسجيل التعاونيات. 4. تشجيع انشاء وتسجيل اتحادات قطاعية جديدة في مجالات جديدة.

القسم الخامس

صلة استراتيجية القطاع التعاوني بالسياسات الوطنية العليا

القسم الخامس

صلة استراتيجية القطاع التعاوني بالسياسات الوطنية العليا

1.5. تقديم

تتقاطع اهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاون بشكل قوي مع العديد من التدخلات السياساتية لاجندة السياسات الوطنية واهداف التنمية المستدامة، وتظهر هذه التقاطعات كما في الجدول التالي:

#	الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
1	**بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور.**	1. تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين. 2. تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. 3. إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.	الهدف رقم 16، السلام والعدل والمؤسسات القوية وخاصة النتيجة "تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة" والنتيجة إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.
	أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن.	1. تنمية الاقتصاد المحلي. 2. دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها. 3. تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي. 4. توفير الإسكان ميسور التكلفة. 5. زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة. 6. تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية.	الهدف رقم 1، القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. الهدف رقم 2، القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة. الهدف رقم 8، تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
	العمل التعاوني يضم فئات ومجالات عمل جديدة.	1. تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها. 2. دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها. 3. التأكد من توفر فرص للشباب لتحقيق مستقبل أفضل. 4. إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.	الهدف رقم 5، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. الهدف رقم 10، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

2.5. تقاطعات الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني مع أجندة السياسات الوطنية.

يرتبط القطاع التعاوني بصلات قوية مع جميع القطاعات التي تشكل خطة التنمية الفلسطينية والمرتبطة بأجندة السياسات الوطنية التي تمثل السياسات العليا لدولة فلسطين، وذلك كون التعاونيات تنشط في القطاعات: الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي والخدماتي.

وترتبط استراتيجية قطاع التعاون بالأولويات الوطنية ذات العلاقة في تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال؛ والوحدة الوطنية؛ والحكومة المستجيبة للمواطن؛ وتعليم جيد وشامل للجميع، والحكومة الفعالة؛ واستقلالية الاقتصاد الفلسطيني؛ ومجتمع قادر على الصمود والتنمية، والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وقد خصصت السياسة الوطنية رقم 13، «توفير بيئة استثمارية ملائمة» والمندرجة في الأولوية الوطنية السادسة:»تحقيق الاستقلال الاقتصادي» تدخل سياساتي خاص في القطاع التعاوني «دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها»، الا ان أهداف ونتائج الاستراتيجية الوطنية للقطاع التعاوني تتقاطع بشكل مباشر على الأقل مع (15) سياسة و(18) تدخل سياساتي في اجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، والجدول ادناه يبين التقاطعات.

السياسات والتدخلات في اجندة السياسات الوطنية	توضيح العلاقة
السياسة الوطنية الثالثة، "تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني"، والتدخل السياساتي، "تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين".	ستعمل هيئة العمل التعاوني على متابعة انفاذ القرار بقانون حول الجمعيات التعاونية من خلال تطوير اللوائح التنفيذية للقرار بقانون، والذي سيسري على جميع التعاونيات في المحافظات الشمالية والجنوبية (ضفة غزة)، واجراء التعديلات اللازمة على القرار بقانون لضمان موائمته لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 193 ولواقع التعاونيات، وذلك من خلال مجموعة النتائج والتدخلات الواردة في الهدف الاستراتيجي الأول، "بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور".
السياسة الوطنية الرابعة: "تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين"، والتدخل السياساتي "تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة".	تعمل هيئة العمل التعاوني بشكل مستمر على ضمان تصويب أوضاع التعاونيات، وخاصة عقد اجتماعات الهيئة العامة، وتنظيم وضمان عقد الانتخابات بموعدها والحفاظ على الثقافة الديموقراطية في التعاونيات، حيث ان الالتزام بالديموقراطية يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ العمل التعاوني، انظر النتيجة، 1.2. الجمعيات التعاونية تصوب أوضاعها المالية والادارية بما يتوافق مع القانون ومبادئ العمل التعاوني وخاصة في مجال العضوية.
السياسة الوطنية الثامنة: "الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن"، والتدخل السياساتي "تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص".	تسعى هيئة العمل التعاوني والشركاء في اطار الهدف الاستراتيجي الأول إلى ماسسة العمل التعاوني بما يمكن التعاونيات من تحقيق أهدافها، وتم تحديد نتيجة خاصة في تعزيز الشراكة والتكاملية: انظر النتيجة،4.1. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة.

السياسات والتدخلات في اجندة السياسات الوطنية	توضيح العلاقة
السياسة الوطنية التاسعة: "تعزيز المساءلة والشفافية"، والتدخل السياساتي: "تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية"، والتدخل السياساتي: "تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.	خصصت النتيجة 6.1. هيئة العمل التعاوني والاتحادات التعاونية تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والاهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني رزمة من التدخلات ذات العلاقة في بناء قدرات هيئة العمل التعاوني والاتحادات التعاونية للقيام بدورها وخاص في مجال الرقابة وتعزيز دور الانظة على التعاونيات وكذلك النتيجة 3.2. لجنة الإدارة وهيئات الرقابة في التعاونيات المسجلة لديها المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة أدوارها والاضطلاع والقيام بمسؤولياتها حسب النظام الداخلي وطبيعة عمل التعاونية
السياسة الوطنية العاشرة: "كفاءة وفعالية إدارة المال العام"، والتدخل السياساتي: "إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات".	
السياسة الوطنية 11: "بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني"، والتدخل السياساتي: "إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة".	يسعى الهدف الاستراتيجي الثاني، أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن من خلال مجموعة من النتائج إلى تعزيز دور التعاونيات في بناء الاقتصادي الفسطيني وخلق فرص عمل وتعزيز الراسمال العامل في التعاونيات من خلال مجموعة من النتائج ذات العلاقة ورزمة من التدخلات: النتيجة 2.2. الجمعيات والاتحادات التعاونية لديها مشاريع تعاونية تقوم على تعامل أعضاءها (خدمة الأعضاء)، وتحقق فائض. النتيجة 5.2. تعاونيات لديها قدرات مالية عالية حيث يساهم تحسين أداء التعاونيات بشكل مباشر في خلق فرص عمل وتحسين معايير العمل اللائق في القطاعات التي تنشط فيه التعاونيات وخاصة قطاعي الزراعة والإسكان، كما تساهم التعاونيات في تعزيز الصناعات التقليدية ودعم المنتج الوطني، خاصة وان العديد من التعاونيات تنشط في الصناعات الغذائية والقطاع الحرفي التقليدي.
السياسة الوطنية رقم 12: "توفير فرص عمل لائقة للجميع"، والتدخل السياساتي: "اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم من كلا الجنسين".	
السياسة الوطنية 13: "توفير بيئة استثمارية ملائمة"، والتدخل السياساتي: "دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها".	
السياسة الوطنية رقم 14: "تعزيز الصناعة الفلسطينية"، والتدخل السياساتي: "دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية"، والتدخل السياساتي: "زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلية".	

السياسات والتدخلات في اجندة السياسات الوطنية	توضيح العلاقة
السياسة الوطنية 15: "الحد من الفقر"، والتدخل السياساتي: "الادماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).	يختص الهدف الاستراتيجي الثالث: "العمل التعاوني يضم فئات ومجالات عمل جديدة" في تمكين فئات مجتمعية جديدة من الانخراط في العمل التعاوني وخاصة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال العمل مع الشركاء للوصول إلى النتائج الواردة في البند 3.4. 1.3. المؤسسات المعنية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة وذوي الإعاقة لمختلف الفئات العمرية تدعم مبادرات ريادية لتأسيس جمعيات تعاونية أو الانخراط في جمعيات قائمة على مبادئ ومفهوم العمل التعاوني. 2.3. الهيئة والاتحادات التعاونية تعمل على تعزيز الحركة التعاونية، وتيسير عملية تسجيل التعاونيات القطاعية على أسس تعاونية حقيقية.
السياسة الوطنية 16: "توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة"، والتدخل السياساتي: "تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي".	
السياسة الوطنية 19: "شبابنا مستقبلنا"، والتدخل السياساتي: "إيلاء التركيز بوجه خاص على مساعدة الشباب المحرومين".	
السياسة الوطنية 26: "توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية"، والتدخل السياساتي: "توفير الإسكان ميسور التكلفة".	تساهم الأهداف الاستراتيجية الثلاثة في توفير الإسكان مسيور التكلفة، خاصة لصغار الموظفين والموظفات والفئات الأقل حظاً، وذلك من خلال التعاونيات الاسكانية التي تشكل القطاع التعاوني الثاني من حيث عدد الجمعيات بعد القطاع الزراعي.
السياسة الوطنية 28: "النهوض بالزراعة بالمجتمعات الريفية"، والتدخل السياساتي: "زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة"، والتدخل السياساتي: "حماية المزارعين ودعمهم ولا سيما في المناطق المهددة والمهمشة".	تساهم الأهداف الاستراتيجية الثلاثة في تعزيز الدور الاقتصادي للزراعة، من خلال مساهمة التعاونيات الزراعية في تقليل تكاليف الإنتاج (الشراء التعاوني) وتعزيز تنافسية المنتج الزراعي (التسويق التعاوني).
السياسة الوطنية 29: "حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني"، والتدخل السياساتي "تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية".	تنشط العديد من التعاونيات المستهدفة في محاور الاستراتيجية الثلاثة في الإنتاج الحرفي، والذي يساهم في حماية الهوية والتراث الثقافي، وخاصة التعاونيات الناشطة في أعمال التطريز، وأعمال الخشب، وبعض الصناعات الغذائية التقليدية.

3.5. تقاطعات الأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني مع اهداف التنمية المستدامة 2030.

تساهم التعاونيات كمؤسسات اقتصادية في خلق فرص العمل، وتحسين الوضع المعيشي للأسر، والمشاركة الاقتصادية للرجال والنساء، وتساهم كمؤسسات اجتماعية في توفير الحماية الاجتماعية للأعضاء، وتعزيز العدالة والمساواة والتضامن المجتمعي، وتساهم التعاونيات كمؤسسات بيئية في الإدارة المثلى للمصادر الطبيعية، والاهتمام بالصحة العامة. ان مساهمة التعاونيات ودورها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يجعلها مساهم أساسي في تحقيق ما لا يقل عن 14 الهدف من أهداف التنمية المستدامة الـ 17. حيث يمكن تلخيص علاقة التعاونيات في اهداف التنمية المستدامة 2030 كما يلي:

اهداف التنمية المستدامة 2030	توضيح الصلات مع استراتيجية التعاون 2021-2023
الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. **الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.**	تساهم التعاونيات الزراعية والنسوية وبعض التعاونيات الحرفية على • تعزيز تنافسية المنتجات والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية. • زيادة القدرة التفاوضية والوصول إلى أسعار مدخلات الإنتاج ذات النوعية والسعر الملائمين. • الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة المناسبة او شهادات الجودة للمنتجات التي تساعد في التصدير. • الوصول إلى المياه او المواد والمعدات اللازمة للإنتاج. • الوصول إلى مصادر التمويل التي تمكن من تحسين الإنتاج والتوسع. • تحسين نوعية وكمية المنتجات الزراعية والغذائية ولعب دور أساسي في الامن الغذائي.
الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه. **الهدف الرابع: التعليم الجيد.** **الهدف السادس: ضمان إتاحة المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.** **الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.**	تنشط (وبشكل محدود) مجموعة من التعاونيات في فلسطين في توفير الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والمواصلات والصحة والتعليم للاعضاء، وذلك بالاستناد إلى قيم التضامن والتكافل والمساعدة الذاتية، ومن اهم مجالات الخدمات التي تقدمها بعض نماذج التعاونيات في اطار الخدمات الأساسية ما يلي: • انشاء صناديق لاقراض أبناء الأعضاء لاستكمال تعليمهم الجامعي. • انشاء مشافي وعيادات صحية. • الاشراف على شبكات المياه وتوريدها للأعضاء والتجمعات المحلية. • الاشراف على توفير الكهرباء للأعضاء والتجمعات المحلية

اهداف التنمية المستدامة 2030	توضيح الصلات مع استراتيجية التعاون 2021-2023
الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	بالإضافة إلى التعاونيات النسوية القائمة والنشيطة، تسعى الاستراتيجية وخاصة في الهدف الثالث إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب والفئات المستضعفة للانخراط في العمل التعاوني، حيث يساهم العمل التعاوني حالياً في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين فيما يلي: • زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية وتوفير فرص عمل للنساء، وخاصة للعاملات في القطاع غير الرسمي. • وصول منتجات النساء الحرفية للأسواق المحلية والعالمية. • توفير فرص النساء للوصول إلى الخدمات المالية وزيادة مدخراتهن، وذلك من خلال عضوية الآلاف من النساء في جمعيات التوفير والتسليف التعاونية. • تعزيز دور النساء الاجتماعي ومشاركتهن السياسية من خلال فرص التوعية والتدريب والمشاركة في إدارة شؤون تعاونيتهن.
الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	• تساهم التعاونيات بكافة اشكالها وخاصة التعاونيات الحرفية والنسوية بتعميم معايير العمل اللائق وضمان العدل والمساواة في جميع الاعمال التي يقومون بها. • المساهمة في خلق فرص عمل للشباب والنساء وخاصة الخريجين من كلا الجنسين (انظر الهدف الاستراتيجي الثالث). كما تساهم التعاونيات الناشطة في القطاع المالي (التوفير والتسليف) والبنك التعاوني المخطط تأسيسه في اطار الاستراتيجية في تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها[9].
الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.	• تساهم جمعيات الإسكان وبعض الجمعيات الخدماتية في تحقيق مجموعة من المقاصد او النتائج القطاعية المندرجة في الهدف رقم 11، وبشكل خاص في النتيجة "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030"
الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.	• تنشط العديد من التعاونيات وخاصة الزرعية في تبني انمطة الإنتاج والاستهلاك المستدامة وذلك من خلال تبنيها لنماذج الزراعة البيئية والعضوية ومعايير وشروط الزراعة المستدامة على المستوى الدولي والاوروبي.

9. أحد النتائج القطاعية المنضوية في اطار هدف التنمية المستدام الثامن

اهداف التنمية المستدامة 2030	توضيح الصلات مع استراتيجية التعاون 2021-2023
الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. **الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.** **الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع.**	تساهم التعاونيات بشكل عام، والتعاونيات الناشطة في مجال الزراعة والبيئة في الحد من التلوث والحفاظ على التنوع الحيوي والمصادر الطبيعية. حيث تنشط مجموعة من التعاونيات الفلسطينية حالياً في مجال إدارة واستخدام المياه المعالجة، وتدوير النفايات الالكترونية، وفي مجالات الزراعات البيئية. كما تساهم التعاونيات من خلال تبنيها لمبادىء وقيم العمل التعاوني في تحقيق النتيجة او المقصد الخاص في الهدف 13: "تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به".
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية.	تساهم الجميعات التعاونية بشكل عام في ترسيخ السلم الأهلي والسلام والعدل، وتسهم استراتيجية القطاع التعاوني، بشكل خاص، في النتيجة او المقصد" إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات"، حيث خصصت الاستراتيجية مجموعة من النتائج والتدخلات التي تعزز الرقابة على أداء التعاونيات، وتعزز التنسيق وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف، وتطوير الأنظمة والسياسات الإدارية والمالية للجمعيات التعاونية القائمة.

القسم السادس

برامج الموازنة

القسم السادس

برامج الموازنة

1.6. البرنامج الأول: التنظيم والاشراف على القطاع التعاوني

يسعى البرنامج إلى إيجاد بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور لتحقيق أربعة اهداف برنامجية (1. منظومة تشريعية عصرية، شاملة ومتكاملة تحكم وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني، 2. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني، وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة، 3. تعزيز آليات التدقيق الإداري والمالي على التعاونيات والاتحادات التعاونية، 4. الوصول إلى قطاع تعاوني تنموي ومصوب لأوضاعه الإدارية والمالية) ورزمة من المخرجات ذات العلاقة في كل هدف انظر الملحق رقم (3) ملخص الأهداف والعلاقات الخاصة في برامج الموازنة).

1.1. مقترح بتعديل القرار بقانون حول الجمعيات التعاونية مقدم إلى مجلس الوزراء.

2.1. مقترح لنظام عمل المعهد التعاوني مقدم إلى مجلس الوزراء.

3.1. مقترح لصندوق التنمية التعاوني مقدم إلى مجلس الوزراء.

4.1. ادلة للاسترشاد بها عند تأسيس الجمعيات التعاونية في القطاعات المختلفة تم تعميمها.

5.1. التعليمات المتعلقة بتقييم الموجودات واندماج الجمعيات تم إصدارها.

6.1. اعداد دليل إجراءات لتنظيم العمل التعاوني (الخدمة بين التعاونيات والهيئة، ودوائر الهيئة فيما بينها)، ويتوافق مع قانون التعاون الفلسطيني.

1.2. إطار عمل اجرائي واضح بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص والعلاقة مع القطاع التعاوني.

2.2. مؤتمر سنوي للقطاع التعاوني بمشاركة جميع المعنيين.

3.2. آلية تنسيق فاعل ما بين الهيئة والاتحادات التعاونية يتم اعتمادها وتنفيذها.

4.2. تنفيذ نظام رقابة وتقييم (نظام معلومات التعاون) للعمل التعاوني يضم جميع الأطراف.

5.2. خطة عمل سنوية للقطاع التعاوني يتم تبنيها.

6.2. دراسات وتقارير حول واقع العمل التعاوني تم إعدادها.

7.2. مذكرات تفاهم مع مؤسسات ذات علاقة بالعمل التعاوني تم إنجازها وتوقيعها.

1.3. ميزانيات التعاونيات والاتحادات الفاعلة يتم تدقيقها حسب الأصول المحاسبية ومبادئ العمل التعاوني.

2.3. حسابت التعاونيات تم مراجعتها

3.3. ضمان التزام التعاونيات في اجتماعات الهيئات العامة ولجان الإدارة وهيئات الرقابة.

1.4. التعاونيات قد صوبت أوضاعها المالية والإدارية وتم تنشيطها.

2.4. تصفية الجمعيات التعاونية التي لم تصوب أوضاعها او التي ترغب بذلك

3.4. إجراءات قانونية يتم متابعتها مع الجمعيات التي لم تصوب أوضاعها.

4.4. الأنظمة الداخلية للجمعيات التعاونية تم مراجعتها وتعديلها للتوافق مع القانون.

5.4. نظام متابعة الشكاوي يعالج جميع الشكاوي المقدمة

2.6. البرنامج الثاني: التثقيف التعاوني وبناء قدرات القطاع التعاوني

يسعى البرنامج إلى تعزيز أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي وضم فئات ومجالات عمل جديدة من اجل تعزيز دور الجمعيات التعاونية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتعميم نماذج تعاونية في مختلف القطاعات والمناطق ذات الأولوية، وذلك من خلال العمل على أربعة اهداف: 1. رفع نسبة الوعي بأهمية العمل التعاوني بين المواطنين، 2. تفعيل دور التعليم والتدريب التعاوني (المعهد التعاوني أداة فاعلة في بناء قدرات التعاونيات، 3. وصول التعاونيات إلى مصادر تمويل لتعزيز خدماتها ومشاريعها التعاونية، 4. تميكن فئات جديدة من تشكيل جمعيات تعاونية او الانخراط في تعاونيات قائمة. والعمل على رزمة من المخرجات ذات العلاقة، بالشكل التالي:

1.1. 50 لقاء إذاعي أو تلفزيوني توعوي تم اجراؤها.

2.1. 3 مطويات/ بوسترات توعوية تم اعدادها وطباعتها وتوزيع 2000 نسخة من كل منها.

3.1. 500 نسخة من القرار بقانون تمت طباعتها وتوزيعها.

4.1. 20 مقطع فيديو حول فعاليات تعاونية من ضمنها قصص نجاح تم انتاجه وبثه.

5.1. احتفالية بيوم التعاون العالمي بمشاركة التعاونيات والمؤسسات الشريكة والداعمة تم تنفيذها.

6.1. 100 زيارة توعوية إلى المدارس والجامعات تستهدف الطلبة تم تنفيذها.

1.2. تدريب لجان الإدارة والرقابة ومدققي الحسابات في الجمعيات التعاونية.

2.2. مساق تعليمي حول الفكر التعاوني والثقافة التعاونية تم اقراره واعتماده في جامعتين.

3.2. تدريب أعضاء التعاونيات.

4.2. مناهج تدريب للمعهد التعاوني.

1.3. منح وقروض ميسرة للتعاونيات تصلها من صندوق التنمية التعاوني.

2.3. تيسير وصول التعاونيات إلى المنح من المؤسسات والبرامج التمويلية.

3.3. اتفاقيات لتوفير قروض ميسرة للتعاونيات من مؤسسات الإقراض.

4.3. مساعدات فنية للتعاونيات في مجال اعداد خطط تطوير الاعمال لمشاريعهم التعاونية.

1.4. تيسير تسجيل الجمعيات بكافة مجالات تخصصها، سيما الخاصة بالفئات النسائية والشبابية وذوي الاعاقة.

2.4. مذكرات تفاهم مع المؤسسات النسائية والشبابية وذوي الإعاقة والأسرى المحررين لتشجيع لتيسير انضمام هذه الفئات للعمل التعاوني.

3.4. مبادرات تشكيل التعاونيات في قطاعات اولفئات ومحافظات ذات أولوية وطنية وخاصة مناطق الخطط العنقودية بتم دعمها فنياً ومالياً.

3.6. البرنامج الثالث: البرنامج الإداري

يسعى البرنامج للمساهمة في تحقيق بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من الاستمرار والتطور، وذلك من خلال تمكين هيئة العمل التعاوني من حماية حقوق الأعضاء، وتشجيع المجتمع الفلسطيني على الانخراط في القطاع التعاوني، بما يتوافق مع مفاهيم ومبادئ وقيم العمل التعاوني، حيث سيحقق البرنامج هدفين: 1. استكمال البنية التحتية للهيئة، 2. هيئة العمل التعاوني تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والاهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني، ومجموعة من المخرجات البرنامجية، هي:

1. مكاتب لمقرات الهيئة متوفرة في محافظات طولكرم والقدس.
2. مركبتان متوفرتان لخدمة موظفي الهيئة في المقرات المستأجرة.
3. التجهيزات المكتبية متوفرة لجميع الموظفين في جميع المقرات.
4. الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة للقيام بمهام هيئة العمل التعاوني متوفرة.
5. برنامج تدريب مستمر لمرشدي هيئة العمل التعاوني في مجال تقييم ومراجعة التعاونيات، واعداد الجدوى الاقتصادية وخطط تطوير الاعمال.
6. نظام معلومات محوسب يوفر بيانات ومعلومات شاملة ومحدثة لطالبيها حول واقع وأداء الاتحادات والتعاونيات المسجلة.
7. الإجراءات والسياسات الداخلية فيما يتعلق بتنظيم العمل التعاوني تم تطويرها.
8. كافة موظفي الهيئة مسكنون في مواقعهم وفقاً للوصف الوظيفي لهذه المواقع.
9. نظام ارشفة الكتروني يتم استخدامه.
10. نظام شؤون موظفين متكامل تم شراؤه وتفعيله.
11. النظام الخاص بوحدة التدقيق المالي والإداري على الاتحادات والتعاونيات تم استكماله وتفعيله.

4.6. الموارد المالية المتاحة للقطاع التعاوني 2021-2023

تخصص الحكومة الفلسطينية، بالإضافة إلى مجموعة من منظمات الأمم المتحدة وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومجموعة من منظمات المجتمع المدني، موارد بشرية ومالية لدعم وتمكين الحركة التعاونية. وتقدر اجمالي الموازنات المرصودة لفترة تنفيذ الموازنة من مختلف الأطراف بحوالي 35 مليون شيكل اسرائيلي، موزعة على سنوات النصف الثاني من الاستراتيجية كما في الجدول أدناه.

الجهة الممولة	2021	2022	2023	ملاحظة
حكومة				
موازنة المؤسسة القائدة للقطاع	753000	780000	803400	
موزانة المؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع				
الدول المانحة				
عبر حساب الموزانة الموحد				
الهيئة	8540000	320000	220000	
مؤسسات الامم المتحدة				
ILO	5175000			موزع على 21-23
مؤسسات مجتمع مدني محلي				
الاغاثة الزراعية	1552500	1897500	1897500	
اتحاد لجان العمل الزراعي	3211950	1534664	1392075	
المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	2553000			موزع على 21-23
اتحاد الشباب الفلسطيني	5175000	276000	552000	
المركز العربي للتطوير الزراعي				
جمعية تنمية المراة الفلسطينية الريفية	1552500	1552500	1380000	
مؤسسات مجتمع مدني دولي				
COSPE	345000			
شركاء اخرين				
الوكالة الايطالية للانماء الاقتصادي والاجتماعي	8540000			موزع على 21-23
المجموع	29777950	6040664	6024975	

القسم السابع

الملاحق

القسم السابع

الملاحق

1.7 الملحق (1): قائمة المشاركين في ورشة العمل المركزية لتحديد أولويات العمل في القطاع التعاوني

#	اسم المشارك او المشاركة	اسم المؤسسة
1	مصطفى السفاريني	وزارة الاشغال العامة
2	سهام العباسي	الإغاثة الزراعية
3	نهاية حمودة	الإغاثة الزراعية
4	حسام الاسعد	ريف للتمويل
5	مها حنيطي	ريف للتمويل
6	عز الدين أبو طه	الاتحاد التعاوني العام
7	مريم عكرماوي	We effect
8	لينا نصار	We effect
9	حنين زيدان	جمعية تنمية المراءة الريفية
10	جميل حسني الكركي	جمعية إسكان معلمي القدس التعاونية
11	علا عوض	اتحاد الشباب الفلسطيني
12	محرم البرغوثي	اتحاد الشباب الفلسطيني
13	عمرو نور	وزارة المالية
14	عبير قطيري	المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
15	سمحان سمحان	الصندوق الفلسطيني للتشغيل
16	ادلين كراجة	الاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية
17	جمال النمر	الاتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية
18	فاتن دويك	COSPE
19	كاترين ريزون	COSPE
20	صالح الاحمد	اتحاد لجان العمل الزراعي
21	راية رضوان	اتحاد لجان العمل الزراعي
22	صالح الاحمد	UNDP
23	كريس زكنون	اتحاد البنوك الايطالية
24	رشا اليتيم	اريج
25	اياد خليفة	اريج

1.7 الملحق (1): قائمة المشاركين في ورشة العمل المركزية لتحديد أولويات العمل في القطاع التعاوني

#	اسم المشارك او المشاركة	اسم المؤسسة
26	تحسين عودة	مجلس النحل الفلسطيني
27	كميل حنون	مجلس النحل الفلسطيني
28	هبة عودة	وزارة العمل
29	عبير المغربي	وزارة العمل
30	بشائر الرشق	وزارة الاقتصاد
31	منير قليبو	منظمة العمل الدولية
32	رشا الشرفا	منظمة العمل الدولية
33	رندة عبد ربه	اتحاد التوفير والتسليف
34	يوسف الترك	هيئة العمل التعاوني
35	نزيه عرمان	هيئة العمل التعاوني
36	محمد أبو قمر	هيئة العمل التعاوني
37	فؤاد خرمة	هيئة العمل التعاوني
38	كمال الشافعي	هيئة العمل التعاوني
39	شحادة عطاطرة	هيئة العمل التعاوني
40	جمال أبو لطيفه	هيئة العمل التعاوني
41	سماح مخلوف	هيئة العمل التعاوني
42	فداء حلبي	هيئة العمل التعاوني
43	بنان طنطور	هيئة العمل التعاوني
44	تانيا كرجة	هيئة العمل التعاوني

2.7 الملحق (2): قائمة مؤشرات القياس على مستوى النتائج.

النتيجة	مؤشرات القياس	الاستهداف			
		خط الأساس 2019	2020	2021	2022
1.1. منظومة تشريعية عصرية، شاملة ومتكاملة تحكم وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني	عدد اللوائح والأنظمة والتعليمات المرتبطة في انفاذ القانون التي تم اعتمادها وانفاذها.	1	2	2	1
	نسبة الإنجاز التراكمية للشركاء في تحديث مواد القرار بقانون واعتماد التحديثات من الجهات المختصة	10%	70%	100%	100%
2.1. معهد تدريب تعاوني فاعل ويوفر برامج تدريبية وخدمات تطوير اعمال معتمدة وذات جودة عالية للمرشدين التعاونيين ومدققي الحسابات ولأعضاء لجنة الإدارة وللطواقم التنفيذية في الجمعيات والاتحادات التعاونية	نسبة الإنجاز في توفير مقر للمعهد وتجهيزه بالاثاث والمواد المكتبية	0%	40%	50%	10%
	عدد الأنشطة التدريبية والتوعية المنفذة من قبل معهد التدريب التعاوني	0	0	2	5
	عدد المستفيدين من الأنشطة التدريبية في المعهد	0	0	30	100
	عدد البرامج التدريبية التي تم تبنيها من المعهد التعاوني	0	0	2	3
3.1. المجتمع الفلسطيني يؤمن بأهمية العمل التعاوني المبني على المنفعة المتبادلة ومبادئ العمل التعاوني ويساهم في دعم الجمعيات التعاونية.	نسبة الزيادة السنوية في الأعضاء التعاونيين (تعاونيات عاملة فقط)	39370 عضو	4%	5%	5%
	نسبة الاناث بين الأعضاء التعاونيين (تعاونيات عاملة فقط)	30.9%	32.0%	33.5%	35.5%
	عدد النشاطات الإعلامية التوعوية المختلفة المنفذة خلال العام (لقاءات، منشورات، فيديوات، ...)	38	40	50	50
	نسبة أعضاء التعاونيات الحرفية والاستهلاكية من اجمالي الأعضاء التعاونيين (تعاونيات عاملة فقط)	5.5%	6.0%	7.0%	8.5%
	عدد الافراد الذين شاركوا في ورش عمل او لقاءات او أنشطة حول مفهوم العمل التعاوني	1100	1000	1300	1500
4.1. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة.	اصدار تقرير سنوي يشمل أزضاع القطاع التعاوني الإدارية والمالية	1	1	1	1
	عدد التعاونيات الحاصلة على قروض ميسرة لتنفيذ مشاريعها من مؤسسات الاقراض	2	3	5	5
	عدد الموافقات على المنح المخصصة لمشاريع التعاونيات والاتحادات التعاونية	30	35	38	40
	عدد الزيارات التوعوية إلى المؤسسات التعليمية لنشر المبادئ والقيم التعاونية	75	75	80	100
	عدد المؤسسات المشاركة في الاجتماعات التنسيقية وملتزمة في رفد نظام الرقابة والتقييم الوطني بالمعلومات اللازمة	12	20	20	20

2.7 الملحق (2): قائمة مؤشرات القياس على مستوى النتائج.

النتيجة	مؤشرات القياس	الاستهداف			
		خط الأساس 2019	2020	2021	2022
5.1. تأسيس صندوق التنمية التعاوني.	نسبة الإنجاز في انشاء الصندوق وتجهيزه بالاحتياجات المادية والبشرية	0.0%	20.0%	50.0%	30.0%
	نسبة المساهمة الحكومية في إيرادات الصندوق	0			
	نسبة مساهمة التعاونيات في إيرادات الصندوق	0			
	نسبة مساهمة المانحين والجهات الأخرى في إيرادات الصندوق	0			
	عدد الجمعيات التعاونية التي استفادت من الصندوق	0			
6.1. هيئة العمل التعاوني والاتحادات التعاونية تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والاهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني.	عدد الموظفين من الهيئة والاتحادات التعاونية الذين تم تدريبهم في مجالات ذات علاقة	14	10	20	25
	عدد الأنشطة التدريبية التي شارك بها موظفو الهيئة والاتحادات التعاونية	6	5	8	10
7.1. هيئة العمل التعاوني والشركاء والمانحين يتشاركون الجهود لتأسيس بنك تعاوني فلسطيني	نسبة الإنجاز التراكمي في اجراءات اعتماد تسجيل البنك التعاوني كبنك في سلطة النقد وكجمعية تعاونية في هيئة العمل التعاوني	5.0%	30.0%	90.0%	100.0%
1.2. الجمعيات التعاونية مصوبة لأوضاعها المالية والادارية بما يتوافق مع القانون ومبادئ العمل التعاوني وبما يشمل شروط العضوية.	عدد التعاونيات غير العاملة التي صوبت أوضاعها ونشطت نفسها خلال العام	11	10	12	15
	عدد التعاونيات التي عقدت اجتماع لهيئتها العامة خلال العام	219	230	270	300
	عدد التعاونيات التي أنجزت ميزانيتها العمومية للسنة المالية الأخيرة	249	260	300	310
	اجمالي عدد التعاونيات المصنفة غير عاملة في نهاية العام	335	320	280	250
2.2 الجمعيات والاتحادات التعاونية لديها مشاريع تعاونية مشغلة للايدي العاملة، وتقوم على تعامل أعضاءها (خدمة الأعضاء)، وتحقق فائض.	عدد التعاونيات العاملة التي حققت فائض	120	125	130	140
	قيمة الفائض السنوي (بالمليون دينار أردني) المتحقق من التعاونيات	8.15	8.5	8.8	9.5
	عدد المشاريع التعاونية التي تمت متابعتها ميدانياً خلال العام	98	100	110	120
	عدد االمشتغلين بأجر في المشاريع التعاونية	536	550	580	620

2.7 الملحق (2): قائمة مؤشرات القياس على مستوى النتائج.

النتيجة	مؤشرات القياس	الاستهداف			
		خط الأساس 2019	2020	2021	2022
3.2 لجنة الإدارة وهيئات الرقابة في التعاونيات المسجلة لديها المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة أدوارها وتحمل مسؤولياتها حسب النظام الداخلي وطبيعة عمل الجمعية	نسبة الجمعيات التي تلتزم فيها لجان الرقابة بإصدار وعرض تقارير سنوية للهيئة العامة.	غير محدد	30	40	60
	نسبة حضور أعضاء لجنة الإدارة للاجتماعات	غير محدد	70	75	80
	نسبة الجمعيات التعاونية التي تلتزم في عقد الاجتماع السنوي للهيئة العامة (الأعضاء)	غير محدد	60	70	80
4.2. الجمعيات التعاونية تلتزم في تطبق انظمة منسجمة مع الممارسات التعاونية	نسبة الجمعيات التعاونية التي تظهر ميزانياتها تعاملات الأعضاء المالية مع خدمات التعاونية.	غير محدد	20	30	40
	نسبة التعاونيات التي تبنت لجان ادارتها أنظمة مقسمة حسب مالية وإدارية ومشتريات ونظام توثيق نسبة الجمعيات التعاونية التي تعمل وفق خطة عمل مبنية عل جدوى اقتصادية	غير محدد	30	40	50
5.2 تعاونيات لديها قدرات مالية عالية	قيمة رأس المال المكتتب للتعاونيات المصنفة عاملة (بالمليون دينار)	124.12	125	127	130
	قيمة الاحتياطيات النقدية للتعاونيات المصنفة عاملة (بالمليون دينار)	13.96	14	14.5	16
	قيمة الإيرادات من المبيعات لمجمل المشاريع التعاونية العاملة (بالمليون دينار)	20.16	21	23	26
1.3 المؤسسات المعنية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة وذوي الإعاقة تدعم مبادرات ريادية لتأسيس جمعيات تعاونية أو الانخراط في جمعيات تعاونية قائمة على مبادئ ومفهوم العمل التعاوني	عدد المؤسسات الوطنية والدولية االشبابية والنسوية والعاملة مع ذوي الإعاقة التي تستهدف في برامجها وتدخلاتها أنشطة ذات علاقة	غير محدد	10	12	12
	عدد التعاونيات الشبابية/ النسوية/ ذوي الإعاقة التي سجلت خلال العام	4	5	5	5
	نسبة الأعضاء في التعاونيات الشبابية/ النسوية/ ذوي الإعاقة من اجمالي عدد أعضاء التعاونيات المسجلة خلال العام	42.7%	40.0%	40.0%	40.0%
2.3 الهيئة والاتحادات تعمل على تعزيز الحركة التعاونية، وتيسير عملية تأسيس التعاونيات القطاعية على أسس تعاونية حقيقية.	عدد التعاونيات في كافة التخصصات المسجلة خلال العام	19	20	22	25
	عدد التعاونيات في تخصصات جديدة المسجلة خلال العام	4	3	3	3
	عدد الأعضاء في التعاونيات المسجلة خلال العام	510	500	520	550
	نسبة النساء بين أعضاء التعاونيات المسجلة خلال العام	65.9%	40.0%	45.0%	50.0%

3.7. الملحق (3): ملخص الأهداف والعلاقات الخاصة في برامج الموازنة

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهدف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1) : بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور					
	التنظيم والاشراف على القطاع التعاوني	عمليات الإشراف والرقابة والإرشاد والتنظيم للجمعيات والاتحادات التعاونية بالإضافة إلى تنفيذ الاجراءات القانونية	1. منظومة تشريعية عصرية، شاملة ومتكاملة تحكم وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني. 2. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة. 3. تعزيز آليات التدقيق الإداري والمالي على التعاونيات والاتحادات التعاونية 4. الوصول إلى قطاع تعاوني تنموي ومصوب	1. منظومة تشريعية عصرية شاملة ومتكاملة تحكم وتنظم عمل القطاع التعاوني الفلسطيني 2. معهد تدريب تعاوني فاعل ويوفر برامج تدريبية وخدمات تطوير اعمال معتمدة وذات جودة عالية للمرشدين التعاونيين ومدققي الحسابات ولأعضاء لجنة الإدارة وللطواقم التنفيذية في الجمعيات والاتحادات التعاونية . 3. المجتمع الفلسطيني يؤمن بأهمية العمل التعاوني المبني على المنفعة المتبادلة ومبادئ العمل التعاوني ويساهم في دعم الجمعيات التعاونية . 4. التنسيق الفاعل بين المؤسسات المعنية في القطاع التعاوني بما يخدم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية للقطاع التعاوني وزيادة كفاءة التدخلات في القطاع وتعزيز المعرفة . 5. اللبنة الأساسية لصندوق تنمية القطاع التعاوني قد تم استكمالها 6. هيئة العمل التعاوني والاتحادات التعاونية تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والأهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني 7. تأسيس بنك تعاوني .	هيئة العمل التعاوني
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					

3.7. الملحق (3): ملخص الأهداف والعلاقات الخاصة في برامج الموازنة

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهدف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1) : بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور					
	البرنامج الاداري	تمكين هيئة العمل التعاوني من حماية حقوق الأعضاء وتشجيع المجتمع الفلسطيني على الانخراط في القطاع التعاوني بما يتوافق مع مفاهيم ومبادئ العمل التعاوني.	1. استكمال البنية التحتية للهيئة 2. هيئة العمل التعاوني تم بناء قدراتها تجاه تحقيق الرؤيا والاهداف الاستراتيجية للقطاع التعاوني		هيئة العمل التعاوني
الهدف الاستراتيجي: (2): أداء الجمعيات التعاونية المالي والتنظيمي قد تحسن					
	التثقيف التعاوني وبناء قدرات القطاع التعاوني	تنفيذ حملات تثقيفية وورش عمل للمواطنين لزيادة الثقافة التعاونية بينهم مما ينعكس على توسيع القاعدة التعاونية ورفع مساهمتها الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الثلاثة أعوام القادمة	1. رفع نسبة الوعي بأهمية العمل التعاوني بين المواطنين 2. تفعيل دور التعليم والتدريب التعاوني (المعهد التعاوني) كأداة فاعلة في بناء قدرات التعاونيات 3. وصول التعاونيات إلى مصار تمويل لتعزيز خدماتها ومشاريعها التعاونية 4. تمكين فئات جديدة من تشكيل جمعيات تعاونية او الانخراط في تعاونيات قائمة	1. الجمعيات التعاونية تصوب أوضاعها المالية والادارية بما يتوافق مع القانون ومبادئ العمل التعاوني وخاصه في مجال العضوية 2. الجمعيات والاتحادات التعاونية لديها مشاريع تعاونيه تقوم على تعامل أعضاءها (خدمة الأعضاء) وتحقق فائ 3. لجنة الادارة وهيئات الرقابة في التعاونيات المسجلة لديها المعرفة والخبرة اللازمة لممارسة أدوارها والاطلاع والقيام بمسؤولياتها حسب النظام الداخلي وطبيعة عمل التعاونيه 4. الجمعيات التعاونية تلتزم في تطبيق أنظمة منسجمة مع أفضل الممارسات في العمل التعاوني 5. تعاونيات لديها قدرات مالية عالية .	هيئة العمل التعاوني
برامج الموازنة للمؤسسات الحكومية الشريكة في القطاع					

3.7. الملحق (3): ملخص الأهداف والعلاقات الخاصة في برامج الموازنة

رقم برنامج الموازنة	اسم برنامج الموازنة	غايات سياسة برنامج الموازنة	أهدف برنامج الموازنة	نتيجة الهدف الإستراتيجية التي يدعمها هدف البرنامج	اسم المؤسسة المسؤولة
الهدف الاستراتيجي: (1) : بيئة مؤسساتية وتشريعية تمكن الحركة التعاونية من النمو والتطور					
	التثقيف التعاوني وبناء قدرات القطاع التعاوني	تنفيذ حملات تثقيفية وورش عمل للمواطنين لزيادة الثقافة التعاونية بينهم مما ينعكس على توسيع القاعدة التعاونية ورفع مساهمتها الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الثلاثة أعوام القادمة	1. رفع نسبة الوعي بأهمية العمل التعاوني بين المواطنين 2. تفعيل دور التعليم والتدريب التعاوني (المعهد التعاوني) كأداة فاعلة في بناء قدرات التعاونيات 3. وصول التعاونيات إلى مصار تمويل لتعزيز خدماتها ومشاريعها التعاونية 4. تميكن فئات جديدة من تشكيل جمعيات تعاونية او الانخراط في تعاونيات قائمة	1. المؤسسات المعنية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والمرأة وذوي الاعاقة لمختلف الفئات العمرية تدعم مبادرات ريادية لتأسيس جمعيات تعاونية أو الانخراط في جمعيات قائمة على مبادئ ومفهوم العمل التعاوني 2. الهيئة والاتحادت تتضامن في تعزيز الحركة التعاونية وتيسير عملية تسجيل التعاونية القطاعية على أسس تعاونية حقيقية 3. الاتحادات والمؤسسات المعنية تعمل في بيئة تشاركية لتعزيز الحركة التعاونية 4. توعية التعاونية أثمرت عن تعاونيات وتخصصات جديدة في فلسطين	هيئة العمل التعاوني

ملاحظة:

ضمن إعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع التعاون «2021-2023» تم اضافة برنامج ثالث جديد باسم "التثقيف التعاوني وبناء قدرات القطاع التعاوني" وذلك وفقا لمتطلبات المرحلة القادمة.